# جامعة عمار ثليجي الأغواط

## كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي


مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

# اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر خلال الفترة مابين1980-2020


من إعداد:

- بن رحال خديجة
- بن صديق فاطمة

تحت إشراف:

- د. شرماط طاهر


أعضاء اللجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| أ. د. | بن تربح بن تربح | رئيسيا |
| د. | شرماط طاهر | مشرفا |
| د. | عبد الحفيظي عيسى | ممتحنا |

السنة الدراسية: 2022/2021

# شكر وتقدير

الحمد لله الذي انار لنا درب العلم والمعرفة

واعاننا علي أداء هذا الواجب ووفقنا الى انجاز هذا العمل.

ولا يسعنا ان ننهيه بدون ان نتقدم:

باسمي عبارات الشكر والامتنان الي كل من ساعدنا عن قريب او بعيد ونخص بالذكر الاستاذ الفاضل المشرف: شرماط طاهر لتفضله بالإشراف علي هذه المذكرة والذي افادنا بتوجيهاته وارشاداته وكل ما قدمه من معلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراساتنا.

كما نتقدم بالشكر والتقدير الى اعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا علي مناقشة هذه المذكرة، وكل أستاذة كلية العلوم الاقتصادية جزاهم الله كل خير.

" عسى الله ان يوفقنا لما فيه الخير لنا"

# إهداء

الحمد لله والصلاة على الحبيب المصطفي  واهله

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية

الي النور الذي ينير  لي درب النجاح أبي

والى  من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف أمي

حفظهما الله واطالا عمرهما، الي من اري التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم

إخوتي سندي وصديقتي التي شاركتني هذا العمل ،الي كل من له الفضل في تعليمي وتربيتي.

**بن رحال خديجة**

# إهداء

الحمد لله اولا، الحمد لله ثانيا، و الحمد لله دائما و أبدا

إلى ما أعز ما نملك في الوجود الوالدين

الكريمين حفظهما الله  لنا وأطال في عمرهما

إلى أخواتي العزيزات  .....

إلى أخي العزيز سندي و زوجته .....

إلى من جمعتني بها الأقدار صديقتي

الى اهل العلم والمعرفة

إلى شهداء درب العلم.

**فاطمة الزهراء بن صديق**

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2020/1980، وذلك من خلال اختبار كل من العلاقة الارتباطية والعلامة السببية بين لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر لتعبير عن النمو الاقتصادي والبطالة كنسبة من إجمالي القوي العاملة ومن ثم تقدير علاقة اوكن، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج اهمها وجود علاقة ارتباطية عكسية بين متغيرين وكذلك وجود علاقة سببية وحيدة تتجه من النمو الاقتصادي نحو البطالة.

**الكلمات المفتاحية:** بطالة، نمو اقتصادي، سلاسل زمنية، إستقرارية، قانون اوكن.

**Abstract :**

This study aimed to test the relationship between economic growth and unemployment in Algeria during the period 1980/2020 by testing both the correlation and the causal sign between the logarithm of the gross domestic product as an indicator for expressing economic growth and total unemployment ecclesiastical of the total workforce and then estimating the Oken relationship. To a set of results, the most important of which is the existence of an inverse correlation between two variables, as well as the existence of a single causal relationship that moves from economic growth towards unemployment

# قائمة المحتويات

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| التشكرات | |
| فهرس المحتويات | |
| قائمة الأشكال | |
| ملخص | |
| مقدمة | أ-ج |
| **الفصل الاول : الإطار النظري حول النمو الاقتصادي والبطالة** | |
| تمهيد | 2 |
| **المبحث الاول : عموميات حول النمو الاقتصادي** | 3 |
| المطلب الاول : تعريف النمو الاقتصادي وطرق قياسه | 3 |
| المطلب الثاني : أنواع وعناصر النمو الاقتصادي | 6 |
| المطلب الثالث : نظريات النمو الاقتصادي | 9 |
| **المبحث الثاني :مفاهيم نظرية حول البطالة** | 11 |
| المطلب الاول: مفهوم البطالة وطرق قياسها | 11 |
| المطلب الثاني : أنواع واثار البطالة | 12 |
| المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة | 16 |
| **المبحث الثالث : الإطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة** | 18 |
| المطلب الاول: العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والبطالة (علاقة اوكن) | 19 |
| المطلب الثاني : العلاقة الارتباطية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر | 21 |
| خلاصة | 22 |
| **الفصل الثاني :الجانب القياسي لعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر** | |
| **المبحث الاول :** دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الدراسة. | 24 |
| المطلب الاول : عرض نموذج الدراسة | 25 |
| المطلب الثاني : تطورات متغيرات الدراسة | 25 |
| المبحث الثاني : تحديد وتحليل العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر . | 26 |
| المطلب الاول: اختبار العلاقة الارتباطية والعلامة السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي . | 29 |
| المطلب الثاني: تحديد العلاقة اوكن التي تربط بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر | 30 |
| خلاصة | 46 |

| | |
|---|---|
| **الخاتمة** | **48** |
| **قائمة المراجع** | 51 |

# قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول :


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1) | خصائص متغير (**LGDP** ) | 27 |
| (2) | خصائص متغير ( **UEM**) | 28 |
| **(3)** | اختبار العلاقة الارتباطية بين المتغيرين | 30 |
| **(4)** | دراسة إستقرارية سلسلة**LGDP** نموذج السادس | 32 |
| **(5)** | دراسة إستقرارية سلسلة ذات الفرق الاول | 33 |
| **(6)** | دراسة إستقرارية سلسلة **LGDP** النموذج الخامس | 34 |
| **(7)** | دراسة إستقرارية سلسلة **LGDP** النموذج الرابع | 35 |
| **(8)** | دراسة إستقرارية سلسلة**UEM** نموذج الثالث | 36 |
| **(9)** | دراسة إستقرارية سلسلة **UEM** نموذج الثاني | 37 |
| **(10)** | دراسة إستقرارية سلسلة **UEM** نموذج الاول | 38 |
| **(11)** | دراسة إستقرارية سلسلة $\Delta UEM$ علي نموذج الاول | 39 |
| **(12)** | دراسة إستقرارية سلسلة $\Delta UEM$ علي نموذج الثاني | 39 |
| **(13)** | دراسة إستقرارية سلسلة $\Delta UEM$ علي نموذج الاول | 40 |
| **(14)** | اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين | 40 |
| **(15)** | تقدير نموذج الفرق (علاقة اوكن ) | 41 |
| **(16)** | اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية | 43 |
| **(17)** | اختبار مشكلة عدم تجانس التباين باستخدام اختبار **ARCh** | 44 |


قائمة الأشكال :


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **(1)** | تطور الناتج الاجمالي المحلي في الجزائر خلال الفترة (2020/1980) | 27 |
| **(2)** | تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة ما بين (2020/1980) | 28 |
| **(3)** | اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير **Jarque-Bera** | 44 |

# مقدمة عامة

**مقدمة**

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها.

كما تنتج البطالة بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة. وكلما انخفض الناتج المحلي الاجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة يؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة. وكان من السهل على الاقتصاديين ادراك هذه الظاهرة، كيف حاول بعضهم تطوير علاقة بين معدلات البطالة ومعادلات تراجع مستويات الناتج الاقتصاد.

حيث ارتبطت مواضيع النمو الاقتصادي بالبطالة ونالت اهتمام الخبراء والاقتصاديين، وصانعي السياسات الاقتصادية، لما لها من كبير الاثر على تطور ورفاه المجتمعات، كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة او النامية، واحدى ابرز التحديات التي تواجهها، اذ تسعى هذه الأخيرة لوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق اكبر عدد من مناصب الشغل في ظل الارتفاع الكبير في طلب الشغل.

إن الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة، لما لها من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، تأثر الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات بالأزمات الخارجية أنا ذاك، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية وبما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها وترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية والمؤسساتية فإن تحليل التغيير ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغير أي مع النمو الاقتصادي حيث من الممكن هناك علاقة سببية بين انخفاض معدل ونمو الاقتصادي. ويعتبر الاقتصادي "ارثر اوكن " Arthur Okun اول من بحث في هذه العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والبطالة بالولايات المتحدة الامريكية منتصف القرن الماضي .

**إشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق تطرح الاشكالية الاتية:

**ما طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2020م) ؟**

**الاسئلة الفرعية:**

- ماهي طبيعة العلاقة الارتباطية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر ؟
- ما هو اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر ؟
- هل يؤثر النمو الاقتصادي علي البطالة في الجزائر؟

**فرضيات الدراسة :**

علي ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث يمكن طرح الفرضيات الاساسية الاتية :

- توجد علاقة ارتباطية سالبة وقوية تربط بين النمو الاقتصادي والبطالة
- توجد علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي نحو البطالة في الجزائر
- يؤثر النمو الاقتصادي علي البطالة في الجزائر .

**اهمية الدراسة:**

في ظل المشكلات التي يوجهها عالمنا وبأخص الدول النامية كون أن الموارد المتاحة في الوقت الحالي أكثر محدودية من أي وقت مضي إلى جانب مشكلة سوء استخدام الموارد واستغلالها لأغراض لا تخدم المصلحة العامة، تتمثل اهمية الدراسة الي اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة من 1980 الي غاية 2020 وذلك من خلال ابراز مدي تأثير النمو الاقتصادي علي البطالة في الجزائر.

**أهداف الدارسة :**

- ✓ معرفة اتجاه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر
- ✓ معرفة مدي تأثير البطالة علي النمو الاقتصادي في الجزائر.

**منهج الدراسة :**

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والطرق القياسية والاحصائية لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، للوصول الي نتائج من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية ، والاستعانة ببرنامج Eviews9 لاستخراج النتائج و القيام بالاختبارات اللازمة.

**الدراسات السابقة :**

- ✓ دراسة قام بها خربوش مصطفى بعنوان العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1991-2013 وقد توصل البحث الى ان السلسلة مستقرة من الدرجة الاولي، ومن خلال استخدام طريقة johanson توصل الى امكانيات وجود علاقه

تكامل متزامن واحد فقط بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ،كما توجد علاقة سببيه في اتجاه واحد اي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يسبب تغير في معدلات التضخم ، وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ وجد ان الانحراف عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار 41 -32 في كل سنة.

- ✓ دراسة قام بها كل من الباحثين زروخي صباح ،بن رحومة عبد الحميد ،تحت عنوان دراسة قياس العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فتره 1990 2013 باستخدام التكامل المشترك حيث بينت الدراسة انه من اجل معرفه ما اذا كانت السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرين مستقرة ام لا يجب استخدام اختبار جذر الوحدة لفحصها وتأكد من مدى استقراريها ،حيث يتم تحديد رتبه كل متغير ونتائج المتواصل اليها في الدراسة تبين ان متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الاولى اما في ما يخص اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين فقد اوضحت الدراسة عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرين محل الدراسة .
- ✓ قام به لاموتي محمد تحت عنوان البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة اقتصادية للفترة 1970 /2007 قام بها الباحث بتطبيق تقنيات القياس الاقتصادي وعلاقة اوكن هي وجود علاقه عكسية بين متغيرين وبالتالي فلابد من تطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات لاعتمادها في المساهمة في رفع معدلات
- ✓ دراسة دحمالي محمد ادريوش 2013، حول تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر 1980-2010 باستخدام تحليل السلاسل الزمنية والتكلم المشترك لجوهانس وسببية جرانجر توصلت الدراسة إلي أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي حجم الاستثمار وأسعار النفط الحقيقة.
- ✓ جاءت دراسة (يوسفات علي 2010) لدراسة العلاقة الموجودة بين معدلات البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2009،بالاعتماد علي مصفوفة الارتباط واختبار السببية ومنهجية التكامل المشترك ،وتوصل الي وجود علاقة سببية طفيفية وعكسية بين معدلات البطالة ونمو الاقتصادي ،في حين بحث (مدهون حسن )في العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2014 مستخدما في ذلك المنهج الوصفي التحليلي ،والنمذجة القياسية باستخدام نماذج var وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة سببية في اتجاهين بين النمو الاقتصادي والبطالة .

# الفصل الأول:

## الإطار النظري للنمو الاقتصادي والبطالة

**تمهيد**

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي والبطالة من المواضيع التي تناولتها النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية، وذلك لأهميتها البالغة وعلاقتها المباشرة بالرفاهية لدى الأفراد والدول، فحل مشكلة البطالة والرفع من معدلات النمو الاقتصادية واستدامته من المشكلات الحقيقية التي تواجه الاقتصادات، لذلك يسعى الاقتصاديون وواضعي البرامج وصانعي السياسة الاقتصادية إلى حل وإيجاد الآليات المناسبة لكبح والتقليل على الأقل من تلك المشاكل.

ومن هنا تتضح أهمية موضوع النمو والبطالة، وحتى نتمكن من فهمها بشكل يساعد فعلا على دراسة العلاقة بين النمو والبطالة توجب علينا أولا أن نتناول بعض الجوانب النظرية التي تتعلق بالبطالة وكذلك النمو الاقتصادي لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

**المبحث الاول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي.**

**المبحث الثاني: الإطار النظري للبطالة.**

**المبحث الثالث :العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.**

**المبحث الاول :عموميات حول النمو الاقتصادي**

يعتبر معدل النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات على أداء النشاط الاقتصادي لأي دولة اذ يعكس إجمالي نشاط الدولة وأدائها الاقتصادي خلال سنة ما .

**المطلب الاول : تعريف النمو الاقتصادي وطرق قياسه :**

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لمفهوم النمو الاقتصادي و كيفية قياسه، وانواعه وعناصره، بالإضافة الي نظريات النمو الاقتصادي .

**اولا :تعريف النمو الاقتصادي**

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الالية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات نقديه مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت الى تحولات جوهرية للمجتمعات ،كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ،ولم تهتم بمقدار او وتيرة زيادة فيه.[1]

عرف الاقتصادي François penoux النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمر خلال فترة او عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الانتاج الكلى الخام او الصافي[2].

وكذلك يعرف فليب بيرو النمو الاقتصادي على أنه الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة او فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي[3].

في حين يقول" كوسوف " ان النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي . كما يؤكد "بونيه" ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادي تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة.

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، و يستمر لفتره زمنيه طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت او غير ذلك ،تكون مجتمع يهتم ويبحث في السبل والاسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات ،التي يتم انتاجها من طرف الوحدات والمنشأة الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح ،التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال ،حيث انه

[1] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي علي عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013ص16.

[2] بن رمضان نجمية، بادة إيمان، الاستثمار في راس المال البشري ودوره فى النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، ملحقة مغنية ص49.

[3] نفس المرجع ص 50.

بالرغم من تعدد وجبات النظر اتفقت معظم الآراء أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي (GDp(Gross Domestic product، او الدخل الوطني الاجمالي" (GNI(Gross National Incomeو الذي يؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط نصب الفرد من الدخل الحقيقي.[1]

يتضمن هذا المفهوم ثلاثة شروط اساسية:[2]

**أولا:** ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي يجب ان يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى ان معدل الدخل الوطني او الناتج المحلي للإجمالين يجب ان يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعوق هذا الاخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى الى تحسين اوضعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان ،والا فان مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، و عليه:

**معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني**

من ناحية أخرى يرتكز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي ،باعتباره أحد عوامل الانتاج المهمة ، فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الافراد المقيمين فيها، الا انها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال امريكا واستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع عدد سكانها الى حوالي 17.5 % من مجموع سكان العالم.

**ثانيا:** يجب أن تكون الزيادة في الداخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بنعاني أن تفوق الزياد النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الاسعار نتيجة تحرير اقتصاداتها ،ما أدي إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والاجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة ألية كنتيجة لارتفاع الاسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد علي كميات إضافية من السلع والخدمات . وعليه فان :

**معدل النمو الاقتصادي= معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم**

**ثالثا:** يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي مستمرة إلى المدي الطويل وليست أنية أو موقتة تزول بزوال أسبابها ، بمعني يجب مرعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الازمات مثل الأزمة النفطية في سبعينات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الاوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الاجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد

[1] كبداني سيد أحمد سبق ذكره ،ص17

[2] كبداني سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ص18

معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلي حرب، ما أدي إلى إقبال الدول علي شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الاسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، مما ارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه .

- **يعرف النمو الاقتصادي** بانه تحقيق الزيادة في المتوسط نصيب الفرد من الدخل او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن. وقياس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج او الدخل القومي الحقيقي او معدل النمو في داخل الفردي الحقيقي .[1]

ويتضمن التعريف السابق ثلاث نقاط اساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي :

- ✓ -تحقيق في زياده متوسط نصيب الفرد من الدخل .
- ✓ أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية .
- ✓ أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة.

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الاجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطرة في الدخل نمو اقتصاديا[2] .
- هو معدل الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون عاما كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية.[3]

**ثانيا :طرق قياس النمو الاقتصادي :** وأهم هذه المقاييس[4] .

اولا: الدخل الوطني الكلي: حيث اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل ،الا انه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي الى نتائج ايجابية او سلبية ،فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان ،كما ان نقصانه بمعدل صغير لا يعني بضرورة تخلفا اقتصاديا، اضافه انه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

**ثانيا:** الدخل الوطني الكلي المتوقع : وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة .

---

[1] سحر عبد الرؤوف سليم ،عبير شعبان عبدة ،قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبه الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، الاسكندرية،2014 ،ص(79 80) .

[2] عبد الله خبابة ،تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2013،ص11 .

[3] سهيلة فريد النباتي،التنمية الاقتصادية :دراسات و مفهوم شامل ،دار الراية لنشر وتوزيع ،عمان ،ط1، 2015،ص98 .

[4] كبداني سيد أحمد ،مرجع سابق ،ص 22 23 .

**ثالثا:** متوسط نصيب الفرد: وهو اكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين ،غير ان قياسه واحصائه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقه لاختلاف اسس وطرق القياس و التقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من اجمالي السكان، او تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الداخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، و حسابه لقوه العمل مفيدة من نواحي الانتاج، وفي هذا الشأن اعتقد charles kindldeberger ان اهتمام التنمية يجب أن يوجه الى الانتاجية وليس الى مستوى المعيشة ، واما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل اكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية ،حيث:

**معدل النمو= الدخل الحقيقي للفرد للفترة t-الدخل الحقيقي للفترةt-1**

**الدخل الحقيقي للفرد للفترة t-1**

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين ، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخري

**رابعا:** معادلة singer حيث في سنة 1952وضع" singer" معادلة النمو الاقتصادي التالية : .D=SP-R

حيث أن (D)هي معدل النمو السنوي ادخل الفرد ،بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي ،وأما (P)فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة )،في حين R معدل نمو السكان ،حيث قام "singer" بافتراض أن S-6من الدخل الوطني ،P=0.2% وR=1.25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو (D=-0.5)،وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور ،رغم ان افتراضات" singer" كانت صادقة في عهده ،وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة .فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0.2% وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25% .

**المطلب الثاني :أنواع وعناصر النمو الاقتصادي**

**1_انواع النمو الاقتصادي :**

اذا كان النمو الاقتصادية يتشخص في تلك الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة فإنه يبقى أن نشير الى أنه يجب التمييز بين ثلاثة أنواع.[1]

[1] بن رمضان نجمية، بادة إيمان، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة ميدانية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ،تخصص إدارة أعمال الموارد البشرية ،جامعة أبو بكر بلقايد، ملحقة مغنية ،السنة الجامعية2016/2015،ص 63,62 .

1. النمو الطبيعي، 2. النمو العابر، 3. النمو المخطط

**اولا :النمو الطبيعي :**

إن النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تتعاقب عمليات التاريخ طبيعي وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي إلى المجتمع الرأسمالية ، وتتلخص العمليات الموضوعية سابقة الذكر في اربع عمليات تأتي على ذكرها كما يلي:

- **العملية الاولى:** هي العملية هي التابع في التقسيم الاجتماعي للعمل بالانتقال من مرحله الزراعة الى الصناعة اليدوية فالصناعة الالية الكبرى.
- **العملية الثانية:** هي عملية تراكم اولى لرأس المال في بادئ الأمر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة يتحول بعد ذلك ليتحول إلى الصناعة .
- **العملية الثالثة :** هي عمليه زياده الانتاج الصناعي والانتشار الواسع العملية الانتاجية ليس بهدف اشباع حاجات المنتج نفسه، بهدف المبادلة في السوق، ثم من خلال المداخيل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك. ان هذا التحول الذي طرا على المنتجات لتحولها الى سلع تتداول في السوق وليست للاستهلاك الذاتي فحسب إضافة الى سيادة العلاقات السلعية النقدية دفع إلي نمو المجتمعات تاريخيا .
- **العملية الرابعة :** وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي ،بمعني ان يتشكل سوق محلي ،حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب ،كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع ،إن المتتبع لتطور الحاصل في المجتمعات التي تعرف بالمجتمعات النامية ،يلاحظ بان هذه المجتمعات لم تحدث بها العمليات المذكورة سابقا إلا بصورة جزئية ،بحيث لم تكتمل هذه العمليات الاربعة المذكورة أعلاه .ونظرا لعدم تفوق الانتاج السلعي وعدم سيادته ،بحيث يقوم بتصفية الأسواق المفتتة الضيقة لحساب سوق واسع يكون بدوره أساسا لتطوير أكبر الفنون الانتاج وتنظيماته ، ولم تتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى نظام رأسمالي في هذه الدول النامية .إن هذا النمط من النمو ذو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي للبلدان الرأس مالية المتطورة ، بحيث تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى أخر بموجب الترابطات الأمامية والخلفية ، وكذا أثر كل من المضاعف والمعجل .

**ثانيا : النمو العابر:** هو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات ، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية ، لا تلبث وان تختفي معها النمو الذي أحدثته يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشا كنتيجة لتوفير مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشي بنفس السرعة التي ظهرت بها.[1]

[1] سومية شهيناز ،الاثر الديناميكي ،للنمو الاقتصادي علي البطالة ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة الجيلالي ليابس ،سيدي بالعباس ،ص30.

إن كون هذا النمو يحصل في ظل بني اجتماعية وثقافية جامدة ، فذلك يجعله غير قادر علي خلق الكثير من أثار المضاعف، أو يؤدي في أحسن الاحوال إلي تكريس ظاهرة النمو بل التنمية التي تسود في المجتمعات النامية عموما ، والعربية بوجه الخصوص .

**ثالثا : النمو المخطط :** هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفعالية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين و واقعية الخطط المرسومة . كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ ومتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته . وتصدر الاشارة إلى ان دراسات وأساليب التخطيط الاقتصادي تعتبر نهجا علميا حديث النشأة نسبيا، فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول عديدة ، وغدت التنمية بذلك هدفا غالبا تسعي لتحقيقه كافة دول العالم ، لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال، و تحقيق العمالة وفقا للنظرية الكنزية لمعالجة الازمات الدورية التي تلحق بمستويات النشاط الاقتصادي.[1]

وفي الاخير يجب الاشارة إلى انه إذا كان كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة، فان النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية . كما تجدر الاشارة أيضا إلى أن النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول الى نمو مضطرد ويتحول بالضرورة الى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة.

**2_عناصر النمو الاقتصادي :** ترتكز عملية النمو الاقتصادي علي ثلاثة عناصر اساسية :

- ✓ **العمل:** هو عبارة عن مجموع القدرات الفزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته ، حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة معدلات نمو الناتج القومي ويرتبط بحجم يد العاملة بعدد السكان النشطين في البلد وكذا ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، كما تمثل الزيادة في عدد السكان عامل رئيسي في ارتفاع حجم العمالة في دولة ما. ويعتبر التحسين في توعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الانتاجية، ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل والتعليم.[2]

وتبرز أهمية العمل في عملية الانتاج من خلال الانتاجية الحدية لعنصر العمل والتي تعبر عنن حجم الناتج الاضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة وبالتالي فان ارتفاع عنصر العمل ب $\Delta L$ يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بمقدار $PML * \Delta L$ . باعتبار أن $\Delta$ : التغير في مخزون العمل. $PML$ : الانتاجية الحدية لعنصر العمل.

[1] مصطفي بن ساحة ،أثر تنمية الصادرات غير نفطية علي النمو الاقتصادي ،دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص تجارة دولية ،المركز الجامعي بغرداية ،2011/2010 ،ص8

[2] محمد ميساوي، الاستثمار في راس المال البشري واثره علي النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول علي درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة ابو بكر بالقايد، تلمسان، 2015/2014، ص85.

- ✓ **رأس المال :** رأس المال على أنه مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد ما كما يمثل رأس المال مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبني التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يوجه للاستثمار إذا أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن غير الممكن بقاء الأموال المدخرات عقيمة دون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والدخل ، الامر الذي يساعد التكوين الراس مالي في الاقتصاد، كما يمكن أن يتكون رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، وهو يساهم بدرجة عالية في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الانتاجية وفي البنية التحتية، كطرقات والسكك الحديدية والاتصالات و الكهرباء ...إلخ [1].

ينقسم رأس المال إلي قسمين هما : [2]

- رأس المال المادي: يتمثل في المصانع الجديدة ،والآلات والمعدات ... إلخ.

- أخذ شكل الاستثمار في العنصر البشري في التعليم العام و الخاص والتدريب في أماكن العمل وكذلك الاستثمار في الصحة .

إن رأس المال يعتبر عنصر عام في العملية الانتاجية إلا أنه يتعرض إلي لاهتلاك مع مرور الزمن لذلك استوجب وجود مستوي معين من الاستثمار يغطي قيمة الاهتلاك ويزيد عنه ، كما إن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوي الاستثمار قصد الحفاظ علي مستوي نصيب الفرد من رأس المال ، وتبرز أهمية عنصر رأس المال في العملية الانتاجية فيما يلي :

ان الزيادة في المخزون من رأس المال $\Delta K$ يؤدي لزيادة حجم الناتج $PMK \Leftarrow \Delta K$ باعتبار أن : $\Delta K$ : التغير في مخزون رأس المال، $PMK$ الانتاجية الحدية لعنصر رأس المال.

- ✓ **التطور التكنولوجي:** هو عبارة عن مجموعة النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج، والتي الهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات ، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات أي إن التقدم التقني يعمل علي زيادة إنتاجية عوامل الانتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج ، حيث حتي إذا بقية عناصر الإنتاج علي حالها وحدوث تقدم تقني فان ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الانتاج وبتالي سيحقق النمو الاقتصادي ويتولد التطور والتقدم في التكنولوجيا من خلال الاختراعات الجديدة فالنقطة الهامة في التطور التكنولوجي تتمثل في أنه يعمل على استنزاف الطاقة الكامنة في كمية مدخلات من الموارد المستخدمة من أجل الزيادة الكبيرة في الناتج القومي .

[1] محمد ميساوي، الاستثمار في راس المال البشري واثره علي النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول علي درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة ابو بكر بالقايد، تلمسان، 2015/2014 ،ص86.

[2] بن رمضان نجمية ، بادة ايمان ، المرجع السابق ص 54 55 .

**المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي :**

**التحليل الكلاسيك:** يرتكز تحليل النمو الاقتصادي على اراء كل من ادم سميث ومالتس ،حيث تقوم تجربة ادم سميث علي اساس عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كونه هيكل يعتمد علي حرية الأفراد في التصرف ،وقد اشار من خلال تحليله للتراكم إلى كيفية ربط تكوين أو تراكم رأس مال بتقسيم العمل والتخصيص الانتاجي ،نظرا الدور الذي يلعبه في زيادة إنتاجه للعمل ،إضافة إلى أن التخصيص يؤدي إلى زيادة مهارات العمال ومقدرتهم علي الابتكار ،وعلي العموم يكمن النمو الاقتصادي عند أدم سميث في زيادة تراكم رأس المال الناتج أساس من زيادة الارباح التي يولدها الادخار، وزيادة الانتاج نتيجة تقسيم العمل والتخصيص الانتاجي، بالاضافة إلى زيادة دخول الأفراد من جهة ،وتوسيع السوق وزيادة حجم المبدلات من جهة أخري .[1]

ويكمن اهتمام "مالتوس"بالنمو الاقتصادي في مسألتين اساسيتين هما: النمو الاقتصادي والنمو الانتاجي استنادا إلى مفهوم العوائد المتناقصة، موضحا أن النمو السكاني يكون وفق معدلات هندسة متزايدة ،بينما النمو الانتاجي يكون بمعدلات حسابية ثابتة، وبالتالي فنصيب الفرد من الدخل يتجه للانخفاض حتي يصل إلى مستوي الكفاف، ومعني ذلك أنه إذا كان الناتج الوطني يرتفع بمعدلات أكبر واسرع من معدلات النمو السكاني، فان نصيب الفرد من الدخل الكلي لابد أن يرتفع محققا بذلك معدلات نمو المتزايدة، أما إذا حدث العكس فإن نصيب الفرد من الدخل سوف ينخفض ويسبب عدم تحقيق نمو اقتصادي .

**التحليل النيوكلاسيكي** :علي غرار الكلاسيك لم يتوان الاقتصاديون النيوكلاسيك في محاولة تفسير كيفية سير ألية النمو الاقتصادي، معتمدين في ذلك نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني ،بالاضافة إلى أن عملية التكوين الاولي لرأس المال تؤدي إلى الزيادة في معدل العائد علي رأس المال ،والذي يتناقص بعد ذلك ،وعندما يصل الاقتصاد الى حالة من الثبات والاستقرار، وفي غياب التقدم التكنولوجي تتوقف عملية تراكم رأس المال ويتحدد النمو .لقد وضح النيوكلاسكيون أن معدل تراكم رأس المال يتحدد بالسلوك الاقتصادي للعمل عند مستوي التشغيل الكامل وهنا يستمر الانتقال التلقائي التام والمستمر من الموارد الاقتصادية المتاحة ،ويتغير النشاط الاقتصادي خلال المنافسة التامة مع وجود أسعار مرنة للمدخلات والمخرجات ،وذلك يتضمن توازن العرض والطلب في كافة الاسواق .

**التحليل الكنزي:** بري "كينز" أن الناتج الوطني يرتبط باستخدام اليد العاملة وهذا الاستخدام يرتبط بالاستثمار ،وهو يستعمل نظرية المضاعف للتأكيد علي أهمية الاستثمارات العامة في إيجاد فرص العمل ،وعليه فان الدخل الكلي هو عبارة عن دالة في مستوي التشغيل علي الطلب الفعلي والذي يحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، حيث عرف "كينز" الطلب الفعلي بانه :"الجزء الذي ينفق على الدخل الوطني والاستهلاك

[1] زروخي صباح، برحومة عبد الحميد، قياس العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، ص99.

والاستثمار". اعتمد "كينز" في تحليله علي متغيرات ديناميكية تتمثل في التحول التكنولوجي والنمو السكاني، وبالتالي فان هذا التحليل لم يلمس بوضوح الظواهر الاساسية النمو الاقتصادي، لأنه لم يربط المتغيرات الديناميكية بنظرية الانتاج ولم يركز على الاستثمار وتطوير قطاعات معينة في الاقتصاد .[1]

**المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي حول البطالة .**

ان الهدف من هذا الفصل هو الوقوف على مفهوم البطالة وعلاقته والتطرق لمختلف النظريات التي تناولت موضوع البطالة، في محاولة لتفسيرها مع ضرورة التمييز بين مختلف أنواعها.

**المطلب الأول : مفهوم البطالة و طرق قياسها :**

**اولا : مفهوم البطالة :**

يعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور يرتبط هذا التعريف بمستوى معين من الأجور لأنه يوجد دائما معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين يطلبون عملا يقومون بذلك ويسمى باجر القبول وبالتالي فان البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق .[2]

عرفت منظمة العمل الدولية البطالة من خلال تعريف العاطل وهو "كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوي.[3] يمكن أن تعرف البطالة بصورة عامة على أنها: التعطل لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، الراغبة و القادرة على العمل، حيث تظهر عادة في أوقات الركود و الانحسار الاقتصادي و تقل في أوقات الرواج و الازدهار الاقتصادي.[4]

كما تعرف البطالة أيضاً بأنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملاً ذهنياً أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال، وسواء كان ذلك بإرادته أو بغير إرادته.[5] و لكن المفهوم الاقتصادي الإحصائي للبطالة هو أكثر تحديدا من ذلك، و يظهر بوضوح عندما نفكر بالسؤال التالي: هل كل شخص لا يشغل عملا بأجر يصح أن يعتبر ضمن العاطلين في احتساب معدلات البطالة في المجتمع؟

[1] زروخي صباح، برحومة عبد الحميد، مرجع سابق ص100.

[2] فاطمة بردية، تحليل العلاقة بين السياحة و البطالة و التشغيل في الدول العربية خلال فترة (2000-2017) مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة المجلد 5 العدد 02 , ص87

[3] امحمد جنان, معالجة البطالة بين الاقتصاد الوضعي و الاسلامي, العدد الخامس, جوان 2020, جامعة امحمد بوقرة, ص87

[4] مقراني محمد, اثر الاتفاق الحكومي علي معدلي البطالة و التضخم في الجزائر, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, اقتصاد كمي, كلية علوم الاقتصادية, جامعة بومرداس 2012/2014.ص60

[5] رقية خياري ,السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية( الفقر_ البطالة), اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ,علم الاجتماع, جامعة محمد خيثر 2014/2013. ص195

الجواب طبعا لا. لأن البطالة بمفهومها الاقتصادي الإحصائي لها شروط معينة تحتسب بموجبها معدلات البطالة إحصائيا، فهناك الكثير من الأفراد الذين لا يعملون و لا يصنفون ضمن العاطلين عن العمل مثل: (الأطفال، المرضى وكبار السن) لعدم قدرتهم عن العمل، الطلاب و بعض الأثرياء الذين لا يبحثون عن عمل.[1] وبرايي يمكن استنتاج من التعريفات السابقة ان هناك شروط اساسية تحدد مشكلة البطالة و هي :

- ✓ ان يكون الفرد دون عمل سواء كان باجر ام لحسابه الخاص .
- ✓ ان يكون الفرد ضمن حدود سن المقدرة على العمل و راغبا وقادرا على العمل سواء بأجر او لحسابه الخاص.
- ✓ ان يكون العاطل مستمرا في البحث عن العمل .

**ثانيا : طرق قياس معدل البطالة :**

إن معدل البطالة هو عبارة عن البطالة معبر عنها كنسبة مئوية من القوى العاملة حيث يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما، وأن السياسة الاقتصادية لكل بلد ترتكز على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت وقدر الإمكان و يمكن قياسها كالاتي :

**معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / القوى العاملة) × 100٪**

لاحظ أنه يمكن للمرء أيضا أن يشير إلى "معدل العمالة" الذي سيكون مساويا ل 100 ٪ فقط مطروحا منه معدل البطالة ، أو:

**معدل العمالة = (عدد العاملين / القوى العاملة) × 100٪** .[2]

ويشير مصطلح قوة العمل إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن:

**قوة العمل= حجم العمالة + حجم البطالة،**

و تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى و تتمثل أهم أوجه الاختلاف في النقاط التالية: - الفئة العمرية المحددة في التعريف.

[1] مقراني محمد, مرجع سبق ذكره ص61

[2] تم الاطلاع عليه في 2022/03/14 على الساعة 18:09

(https://eferrit.com/%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9/)

- ✓ الفترة الزمنية المحددة للعمل.
- ✓ تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة.[1]

**المطلب الثاني : أنواع البطالة و آثارها :**

**اولا: أنواع البطالة :** هناك عدة أنواع للبطالة خاصة تلك التي عرفتها البلدان و التي نذكر منها :

**1_البطالة الدورية:** يمر النشاط الاقتصادي بكل متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية بفترات صعود وهبوط يتراوح مداها الزمني بين ثلاث إلى عشر سنوات. تنقسم الدورة الاقتصادية بشكل عام إلى مرحلتين: مرحلة الازدهار أو التوسع ، ومرحلة الانكماش. البطالة التي تصاحبها تسمى البطالة الدورية[2]. يعد هذا النوع سما من سمات النظم الرأسمالية في الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد على الية السوق و في حال وجود هذا النوع في الدول النامية و المتخلفة فيكون بسبب ارتباطها بالسوق العالمية او اسواق الدول المتقدمة[3].

**2_البطالة الاحتكاكية:** تعرف البطالة الاحتكاكية، على أنها تلك البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة، و التي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، و لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل. و بالتالي فإن إنشاء مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظف من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، و يتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الامكانيات المتاحة بسرعة و كفاءة أكثر [4].

**3_البطالة الهيكلية:** البطالة الهيكلية تعني نوع البطالة التي تؤثر على جزء من القوى العاملة نتيجة التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني. يمكن أن يحدث هذا نتيجة لانخفاض الطلب على أنواع معينة من العمالة، بسبب الكساد في الصناعات التي كانوا يعملون فيها. يمكن أن تؤدي التكنولوجيا أيضًا إلى بطالة هيكلية، حيث تتمثل إحدى النتائج المباشرة للتطور التكنولوجي في تسريح العمال بأعداد كبيرة [5].

**4_البطالة العادية :** يحدث هذا النوع من البطالة عندما لا تعمل أسواق العمل بكفاءة، حتى وان توافرت الوظائف بقدر كبير مثل هذه البطالة تشمل العمال اللذين تركوا وظائفهم أو اللذين فُصِلوا ولم يحصلوا على

[1] بن جيمة عمر،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة ،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة تلمسان ،2011/2010 ص 57.

[2] خللي احمد،؛هاشمي بريقل، مداخلة مشتركة بعنوان واقع البطالة و آثارها على الفرد و المجتمع ،ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة ص 5.

[3] فاتن علي منصور، البطالة واثرها على التنمية الاجتماعية ، رسالة اعدت لنيل شهادة الماجستير في السكان و التنمية، قسم الاحصاء و البرمجة، جامعة تشرين دمشق، 2014، ص33.

[4] احمد خليلي، نفس المرجع، ص5.

[5] احمد خليلي, مرجع سابق ص5.

وظائف جديدة . كما تشمل أشخاصًا اخرين مثل صغار السن والنساء اللاتي كن يعملن في منازلهن ولم تكن لهن وظائف ولكن بدأن البحث عنها الآن، وتسمى هذه البطالة [البطالة قصيرة الأمد [1].

**5_ البطالة الموسمية أو العارضة:** يتصف رواج بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية، كالزراعة و بعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد و التدفئة، فقد يزدهر نشاطها في مواسم دون أخرى. وتبعا لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الأنشطة، وهذا يعني أن تلك القوى العاملة قد تواجه زيادة في الطلب عليها في بعض المواسم بينما ينخفض في مواسم أخرى، و يمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في تلك الأنشطة إلى تعلم بعض المهن والوظائف الأخرى، لكي تمكنهم من الحصول على فرص عمل بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون فيها أساسا[2].

**6_البطالة الاختبارية "الطوعية" والبطالة الإجبارية:** البطالة الاختيارية : هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته عند الاستقالة أو عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر أو للبحث عن منصب عم بامتيازات افضل من حيث الأجور وشروط العمل [3]، أما البطالة الإجبارية فيتمثل هذا النوع من البطالة في الأفراد القادرين والراغبين ويبحثون عن العمل، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة [4].

**7_البطالة المقنعة :** هو مفهوم يعتبر عن عدد العاملين الذين يحصلون على أجور أو رواتب دون مقابل من العمل أو الجهد الذي تتطلبه الوظيفة و هي نسبة إذا تم سحبها من مجال العمل لا تترتب عن خروجها اي نقص في إجمالي إنتاج الشركة أو المؤسسة التي هم موظفون فيها أو ربما زاد فيها الإنتاج عما لو ظلو في وظائفهم [5].

**8_البطالة المستوردة :** هي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير محلية في هذا القطاع و قد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على السلع المستوردة [6].

**ثانيا : آثار البطالة**

[1] مصطفى عراقي، نظرة واقعية و حلول علمية، جامعة القاهرة، دار العلوم 2009 ص12و 13 و 16 .

[2] مقراني حميد،مرجع سابق،ص71.

[3] العايب عبد الرحمان، البطالة و اشكالية التشغيل في اطار برنامج التعديل الهيكلي – حالة الجزائر – ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004/2003، ص34

[4] بن جيمة عمر، مرجع سابق، ص 59.

[5] اسماعيل على شكر، مشاريع القطاع الخاص و دورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي 2016 ص 53.

[6] مقراني حميد، مرجع سابق، ص 72.

**1_ الانعكاسات السياسية :** تعتبر البطالة ومرافقيها مصدرا للتوتر الاجتماعي وعاملا رئيسيا. في كثير من المناطق ، يؤدي إلى خلق بؤر صراع تترك آثارًا سلبية على الجانبين. التي تؤدي الى زعزعة الأمن السياسي و من ثم الاقتصادي بسبب المظاهرات و الاحتجاجات الشعبية نتيجة الضغوط النفسية و الاجتماعية الناتجة عن انتشار البطالة. لا تزال البطالة تؤثر بشكل كبير على سياسات الدول[1]، حيث كانت سببًا للإطاحة بالأنظمة والحكومات.

**2_الانعكاسات الاقتصادية للبطالة :** ترتبط البطالة بالجانب الاقتصادي أكثر من الجوانب الأخرى. كما ينعكس عليها سلباً، ومن أهم هذه الآثار إهدار الموارد البشرية، تؤثر البطالة على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، وهذا يؤدي إلى انخفاض الدخل وانخفاض الواردات وعجز الميزان التجاري [2].

**3_الاثار الخلقية والسلوكية للبطالة :** لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة أطول أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات و التدخين بين العاطلين عن العمل و التي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة و سببا من أسباب ارتكاب الجرائم من جهة أخرى[3].

**4_ المخاطر والاثار الأمنية للبطالة :** هناك علاقة ارتباط قوية بين الجريمة والبطالة وهذا ورد في كثير من الدراسات التي عالجت هذا الموضوع حيث ان هناك علاقة ارتباط قوية بين هذين المتغيرين فكلما زادت نسبة البطالة ارتفعت نسبة الجريمة، انتشار الجريمة يزعزع الاستقرار الامني ويهدد الامن الاجتماعي في البلاد مما يرتب اعباء امنية كبيرة على الدولة مما يحول بينها وبين التقدم الاقتصادي [4].

**5_مخاطر و انعكاسات البطالة على التعليم :**ان مشكله البطالة عند الشباب خاصه الشباب المتعلم لها تأثيرات بالغه على المجتمع فهي تشير الى الهدر والفقد كبير في التعليم الذي يتضح في ظهور البطالة السافرة والمقنعة بعد سنوات عديده التي يقضيها الطالب في الجامعة او المدرسة او المعاهد الفنية الى العمل في مجالات مختلفة الفنية التي قضوا بها وقتا في الدراسة فضلا عن الظواهر السيئة التي يمكن ان تنشا نتيجة الفراغ والبطالة عند الشباب مثل الاتجاه الى ارتكاب الجرائم المخدرات وتدني في القيم التعليم والعمل الجاد كذلك تؤدي الى تدني القيم والجدوى التعليم ربما ينتج عنها ضعف الاقبال عليه مستقبلا حيث بعد مشوار طويل من التعليم تبدو الطموحات في المستقبل كأنها سراب وخداع [5].

---

[1] مقراني حميد، مرجع سابق ص84.

[2] رقية خياري، مرجع سابق، ص 205.

[3] مقراني حميد، مرجع سابق، ص 84.

[4] هايل عبد المولى طشطوش،البطالة-المسببات و الاثار/ رؤية اقتصادية اسلامية للعلاج، المجلد 1، جامع الكتب الاسلامية ، ص 7.

[5] طارق عبب الرؤف, مرجع سابق ص 34.

**المطلب الثالث : النظريات المفسرة للبطالة:**

هناك اختلاف بين النظريات المفسرة للبطالة حسب وجهت نظر كل مدرسة :

1. **نظرة المدرسة الكلاسيكية و النيوكلاسيكية للبطالة :** ترى المدرسة الكلاسيكية أن الدورة الاقتصادية لا تعدو أن تكون مجرد ظاهرة نقدية بحتة، تتعلق بالتوسع والانكماش في كمية عرض النقود ووسائل الدفع، و على اعتبار أن البطالة السائدة تكون اختيارية أو احتكاكية، فإن الأجور كفيلة برفع الكمية المعروضة من العمل مقارنة بتلك المطلوبة للوصول إلى مستوى التشغيل التام [1].

يقوم التصور النيوكلاسيكي على فكرة أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة حيث يحمل فيه عنصر العمل مجموعة من الخصائص التي تميز هذا السوق منها تباين سوق العمل، مرونة الأجور، وأشارت هذه النظرية إلى وجود بطالة دورية و هيكلية حتمية يتعين معالجها بأدوات غير سوقية [2].

2. **رؤية كينز إلى البطالة :** بعد أن رفض كينز مقولات الاقتصاد الكلاسيك و النيوكلاسيك فيما يتعلق بأسباب البطالة وسبل علاجه راح يؤسس نظريته العامة على أساس أن حالة التوظف الكامل التي ادعى الكلاسيك و النيوكلاسيك بأنها الوضع العادي الوضع للاقتصاد القومي ليست إلا حالة خاصة جدا وأن التوازن كن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظف الكامل [3]، **أما** بالنسبة إلى البريطاني (كينز) الذي كان أول من تطرق إلى مشكلة البطالة الإجبارية في حالة الركود الاقتصادي، حيث لاحظ أن معدلات الأجور لا تتكيف بالسرعة والكم اللازمين لإعادة التوازن في سوق العمل، وأن ميل الأجور نحو الانخفاض يتميز بالجمود التام في بعض الأسواق، وبالتباطؤ في أسواق أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور بطالة دورية إجبارية في الاقتصاد ككل [4].

3. **نظرة النظرية النقدية للبطالة** : يفسر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، وي هذا التيار مجموعة من المفكرين أمثال: هوتري (Hawtrey)، فيكسل (Wicksell) من مدرسة شيكاغو بإعطائهم للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وأن كل التقلبات التي يعرفه الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود، كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شل من كفاءة الية الأسعار في سوق العمل يعتبر من بين العوامل المفسرة للبطالة في نظرهم، إضافة إلى ذلك فإنهم يرون أن زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، لأن العمال المستفيدين منها يبحثون عن العمل بجدي، بالتالي فالبطالة عندهم اختيارية ولا كانه للبطالة الإجبارية في تحاليلهم، ويرون أن

---

[1] مقراني حميد، مرجع سابق، ص 88.

[2] رقية خياري، مرجع سابق، ص205.

[3] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة ، الكويت، اكتوبر 1998، ص296.

[4] سامرة احمد مصطفى المومني ، دور جامعة اليرموك في الحد من ظاهرة البطالة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، الاردن، مجلة جامعة الزيتونة، العدد1، 2020، ص158.

مواجهة البطالة يكمن في: "عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق "[1].

4. **النظريات الحديثة للبطالة** : من النظريات الحديثة المفسرة للبطالة نجد منحنى فليبس إضافة إلى نظريات أخرى جاءت من أجل تفسير الارتفاع الكبير في معدلات البطالة نذكر منها : نظرية البحث عن العمل، نظرية تجزئة سوق العمل، نظرية الأجور الكفاءة ونظرية اختلال سوق العمل.

**1.4. منحنى فليبس** : يشير منحنى فيلبس الى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث انه إذا كان معدل البطالة يساوي 5.5% من قوة العمل وكانت الأجور النقدية تزيد 3% سنويًا، وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة3% ، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر .فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 2% فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3% سنويا، وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل 6% وكأن الاقتصاد في هذه الحالة قد قايض خفضًا في معدل البطالة مقداره % 3.5 مقابل زيادة في معدل التضخم مقدار 3% سنويًا [2].

**2.4. نظرية البحث عن العمل:** ترى هذه النظرية أن الأفراد يتركون مناصب عملهم والتفرغ للبحث عن وظائف جديدة تتلاءم مع قدراتهم، وحسب هيكل الأجور فالبطالة في هذه الحالة اختيارية، ومن جهة أخرى تعتبر البطالة الاحتكاكية ضرورية من أجل التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة [3].

ظهرت هذه النظرية في سبعينيات القرن الماضي، و ترجع صياغتها الى الاقتصاديين( برفي، هال، قوردن، فيلبس) وترتكز هذه النظرية على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، وتعتمد على مجموع من الفرضيات التالية[4].

- ✓ صعوبة تحليل المعلومة عن سوق العمل، سواء حول توفر مناصب للعمل، أو حول مستوى الأجر المطبق.
- ✓ التفرغ الكامل للأف ا رد لجمع المعلومات اللازمة عن العمل.
- ✓ الأفراد العاطلون عن العمل هم الأوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة.
- ✓ وجود حد أدنى من الأجور، فلن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه.

**3.4. نظرية تجزئة السوق:** ظهرت هذه النظرية في الاقتصاد الأمريكي في الستينات من خلال العديد من النظريات الميدانية نتيجة تعرض قوة العمل الأمريكية لظاهرة التقسيم (التجزئة )، على أساس الجنسية، النوع،

[1] العايب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص18.

[2] مقراني حميد، مرجع سابق، ص 76.

[3] رقية خياري، مرجع سابق، ص 2019.

[4] سامرة احمد مصطفي، مرجع سابق، ص158.

السن، المستوى التعليمي...الخ هذامن جهة، ومن جهة أخرى ظهرت كمحاولة للتغلب على أوجه القصور في النموذج التقليدي، حيث تقوم هذه النظرية على فكرة تبني وجود نوعين من الأسواق واحد رئيسي وآخر ثانوي.[1]، فأول من تناول فكرة ازدواجيه سوق العمل هما الاقتصاديان( ( Doeringer، Pior ) ) من خلال أعمالهما المرتبطة بأسواق العمل العالمية، وتحليل القوى العاملة، حيث أوضحت دارستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، والنوع، السن، والمستوى التعليمي [2].

**4.4.نظرية اجر الكفاءة :** تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في وق العم لتشجيع العمال زيادة الإنتاجية. يترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل من ثم ظهور البطالة. وفقا لهذه النظرية فان رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية بمعنى آخر فان تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال وينتج عن ذلك سعي المؤسسات الى ابقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى تتأثر الانتاج [3].

**5.4. نظرية اختلال سوق العمل** : تقوم هذه النظرية على رفض الفروض الاساسية للنموذج الكلاسيكي و النيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل المتعلق باستجابة الاجور و الاسعار على النمو الذي يحقق التوازن بين العرض و الطلب و فرض بديل هو جمود الأجور و الاسعار في الاجل القصير و يرجع هذا الجمود إلى عجز كل من الأجور و الأسعار في الأجل القصير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن و نتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال أو عدم التوازن تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه ، مما يؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية [4].

**المبحث الثالث : الإطار النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة**

يبين الاتجاه العام في هذه العلاقة أن هناك ارتباط كبير بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، كما إن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربة تفرض أن البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا مع النمو فكل زيادة في معدلات النمو لابد أن تتوافق مع انخفاض نسب البطالة، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي :

**ارتفاع معدل النمو-------› ارتفاع نسب التشغيل --------› انخفاض معدل البطالة**

[1] رقية خياري، مرجع سابق، ص 220.

[2] سامرة احمد مصطفي، مرجع سابق،ص158

[3] العايب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص22.

[4] حميور مصطفى، محمد عيسى محمد محمود، قياس و تحليل معدلات البطالة في الجزائر : دراسة قياسية تحليلية في الفترة 2016/2000، الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 02، 2018، ص 120-138.

وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكنزي علي سياسة الانعاش عن طريق الطلب هو الاعتقاد السائد غالبا لدي معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا اذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه أخر أكثر ليبرالية علي العرض من خلال دعم ربحية ومردودية المشاريع. غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو وتغير نسب البطالة معدلات النمو مرتفعة تدل علي حاجة الاقتصاد إلي يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية علي زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطء الاقتصاد إلي انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوي الطبيعي الذي يفترض ان تبدا عنده البطالة في الانخفاض، هذا الامر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغير نسبة البطالة، غير أن ما يحدد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو ونسب البطالة، فارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 2% لا يؤدي بضرورة إلي انخفاض في نسبة البطالة ب2%[1] .

**المطلب الاول: العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والبطالة:**

من اجل اظهار وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ونمو الاقتصادي لا بد من التطرق الي قانون اوكن كما اتت به النظرية الاقتصادية، والاتجاه العام لهذه العلاقة هو اعتبار ان هناك ارتباط بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة.

**افتراضات النظرية لقانون اوكن :** يستند قانون اوكن على الفرضية التجريبية التالية: (يعمل التباطؤ في النمو الاقتصادي على تغيير معدل البطالة باتجاه الزيادة بينما يؤدي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الى تغيير معدل البطالة باتجاه الانخفاض والعكس صحيح )، ان فرضية قانون اوكن تعبر عن علاقة احصائية وان كانت ليست تامة، وتتسم العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في هذا القانون بكونها : سالبة، تبادلية، مستقرة، وعلي هذا الأساس يقوم اوكن علي مجموعة من الافتراضات تنص علي أن الاستخدام الكامل يكون بنسبة 4% ويعني ذلك ان الموارد الاقتصادية مستخدمة بنسبة 96%، كما ان قوة العمل تتألف من العمال الذين لديهم وضائف وكذلك العمال العاطلون عن العمل و الذين يبحثون عنه ولا تتوفر لديهم الفرصة، في حين ان المعرفة التكنولوجية، رصيد رأس المال، الموارد الطبيعية و المهارات والتعليم يفترضها جميعا متوفرة، ويعتبر ايضا ان حجم الناتج يفقد ما نسبته 3% او اكثر فترات التوسع والركود الاقتصادي .

**محددات معلمة اوكن :** وضع الاقتصادي الأمريكي اوكن ما يسمي (معلمة اوكن) التي تقيس أثر معدل النمو الاقتصادي علي معدلات البطالة والعكس صحيح والتي تحدد قيمتها وفقا لمجموعة من العوامل التي يمكن

[1] بوسليمان زينب، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية علي معدلات البطالة ،دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر. أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم بواقي ،السنة الجامعية 2016-2017،ص54.

تسميتها متغيرات تعمل علي تنظيم سوق العمل، وعلي هذا الأساس البلدان ذات المرونة المنخفضة في سوق العمل سوف تكون قيمة هذه المعلمة لديها منخفضة بمعني تأثير التغيرات في مستويات النمو الاقتصادي علي معدلات البطالة تكون منخفضة، اما البلدان التي تتميز بارتفاع المرونة في سوق العمل لديها ستكون قيمة معلمة اوكن مرتفعة وهذا يعني أن أثر معدل النمو الاقتصادي يكون كبير علي مستويات البطالة[1].

**النموذج الاحصائي لقانون اوكن Okun :**

بين Okun أنه عند زيادة الفارق بين الناتج المحلي الاجمالي الفعلي (الحقيقي) والناتج المحلي الممكن الحصول عليه عند الاستعمال الامثل لوسائل الانتاج ب1% ينخفض الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومعدل البطالة ب3%، واعطي Okunلهذه العلاقة الصيغتين الاتيتين:

**1نموذج الفجوة :**

يأخذ نموذج الفجوة الصيغة التالية :

$$\frac{Y_t - Y^*_t}{Y^*_t} = \beta(U_t - U^*_t) + \varepsilon$$

$U_t$ : معدل البطالة الفعلي. $U^*_t$: معدل البطالة الطبيعي.، $Y_t$: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، $Y^*_t$: الناتج المحلي الممكن، $\varepsilon_t$: الخطأ العشوائي، $\beta$: معلمة النموذج وتمثل معلمة اوكن أين تقيس الانخفاض في معدل البطالة لما يرتفع الناتج قيمة معينة، $OG_t = \frac{Y_t - Y^*_t}{Y^*_t} \times 100$

ويمكن كتابة العلاقة السابقة باعتبار ان تغير معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي دالة لتغيير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حول اتجاهه بالعلاقة التالية :

$$U_t - U^*_t = \delta(Y_t - Y^*_t) + \varepsilon_t$$

وقد توصل اوكن من خلال تقديره لهذه العلاقة في الولايات المتحدة الامريكية علي أن كل انخفاض بنسبة 2% في الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع الناتج المحلي الممكن يقابله زيادة في معدل البطالة بنسبة 1%، فعلي سبيل المثال اذا كان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الممكن مساويا لنسبة 100% ثم انخفض الي 98% فإن معدل البطالة في هذه الحالة يرتفع بنسبة 1% كان يرتفع مثلا من 6% الي 7% من قوة العمل .

[1] شلوفي عمير، بالمقدم مصطفي، اعادة صياغة نموذج الفجوة لقانون اوكن في الجزائر دراسة قياسية 2018/1980 ص21 .

**2.نموذج الفروقات:**

من خلال اجراء مجموعة من العمليات علي نموذج الفجوة يتم الحصول علي نموذج الفروقات لأوكن، والذي يأخذ الصيغة التالية : $\frac{\Delta Y}{Y} = K - \beta \Delta U + \varepsilon_t$ مع: $K = \frac{\Delta Y^*}{Y^*} \beta \Delta U^*$

بحيث ان $\beta$ معلمة النموذج (معلمة اوكن)، $\Delta Y$ التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، $\Delta U$ التغير في معدلات البطالة ، ...الخطأ العشوائي، أين توصل اوكن بعد تقدير العلاقة السابقة علي الحصول علي نتائج التالية : $\Delta U_t = 0.3 - 0.3\Delta Y_t + \varepsilon_t$

بحيث توجد علاقة عكسية ما بين النمو الاقتصادي والبطالة، ولاستقرار معدلات البطالة يتطلب ذلك زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمعدل 1% كل ثلاثة اشهر[1].

**المطلب الثاني : دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر**

ان النشاط الاقتصادي تأثير مباشر علي معدلات البطالة من خلال التغير الذي يحصل علي حجم اليد العاملة ( المشتغلة والعاطلة عن العمل )، فنجد أنه في حالة الازدهار والتوسع الاقتصادي، الذي يصاحبه زيادة في النشاط الاقتصادي تزيد مناصب الشغل عما كانت عليه من ذي قبل، وهذا تماشيا مع الزيادة في المخرجات من السلع و الخدمات، واما في حالة الانكماش والركود الاقتصادي، الذي يصاحبه انخفاض في النشاط الاقتصادي، فإن مناصب الشغل تتقلص وهذا نتيجة لانخفاض الاستهلاك وبالتالي انخفاض الانتاج.

فتغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقارنة القياسية الي انخفاض معدلات البطالة بنسبة متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق، وكذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر علي النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدي ارتباطها بالقطاعات الاكثر تأثيرا علي النمو الاقتصادي، نظرا للاهتمام الكبير الذي يلقاه كل من مفهوم البطالة والنمو الاقتصادي لدي الباحثين والدارسين فإن العديد من الدراسات والبحوث تؤكد علي وجود علاقة ارتباطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة في أي اقتصاد، كما ان الدراسات القياسية تبين وجود علاقة سببية حسب مفهوم.[2]

[1] شلوفي عمير، بالمقدم مصطفي، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] مالكي عمر، دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر وفق قانون اوكن، مجلة افاق علمية، المجلد13،العدد11،تاريخ النشر2021/01/30.

**خلاصة الفصل :**

لقد ارتكز اهتمامنا في هذا الفصل علي تقديم اهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والبطالة باعتبارهما ظاهرة من الظواهر الاقتصادية، حيث تم التطرق الي عرض اهم المفاهيم الاساسية حول النمو الاقتصادي والبطالة، كما تم التطرق الي افكار مختلف المدارس الاقتصادية التي حاولت تفسير كل من النمو الاقتصادي والبطالة حيث تبين من خلالها وجود علاقة بين المتغيرين رغم الاختلاف الموجود بين هذه المدارس، وكذلك تم النظر للعلاقة الموجودة بينهما في اطار نموذج اوكن.

هذا الجانب من البحث مهم جدا في تتبع الأفكار والنظريات التي تناولت موضوع البطالة والنمو العلاقة التي تربطهما وفهما، وهذا الفهم يساعد في الجانب التطبيقي أو التجريبي، وذلك من أجل تدعيم النظرية الاقتصادية قياسيا ومن هنا سنتناول في الفصل الآتي دراسة قياسية وتحليلية للعلاقة بين النمو القتصادي والبطالة، وذلك بالاعتماد على منهج قياسي سليم وذلك وفقا لهدفنا من هذا البحث.

# الفصل الثاني

## الجانب القياسي لعلاقة النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر

**تمهيد :**

سنتناول من خلال هذا الفصل الجانب القياسي لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2020/1980، سنقوم أولا بتحليل تطورات مؤشر النمو المتمثل فيلوغاريتم اجمالي الناتج المحلي الاجمالي **( LGDP)** وتحليل تطور مؤشر البطالة كنسبة من اجالي القومة العاملة **(UEM)**، وسنقوم باختبار العلاقة الارتباطية والسببية بين النمو الاقتصادي والبطالة وتقدير علاقة اوكن التي تحدد العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة مع تحليل ومناقشة النتائج.

**المبحث الاول : دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الدراسة**

من أجل القيام بالدارسة التطبيقية ارتأينا أولا عرض نموذج الدراسة مع تحديد العينة وطريقة اختيارها، ومن ثم القيام بدارسة وصفية تحليلية للمتغيرات المحددة لنموذج الدراسة، وذلك قبل التطرق إلى الجانب المتعلق بالاستدلال الاحصائي حول المعلمات المقدرة لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على بعض البرامج (Eviews9, Excel،) لتسهيل وتذليل العلاقات والنماذج والحسابات المعقدة والصعبة.

**المطلب الاول : عرض نموذج الدراسة**

اهتم العديد من الباحثين والمنظرين الاقتصادين بدارسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، وتم تدعيم تلك النظريات بالدراسات التجريبية التي أثبتت في الكثير منها على وجود فعلا تلك علاقة.

**1- تحديد العينة وطريقة اختيارها:**

من أجل تحديد العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والبطالة تم اختيار عينة تتمثل في تتبع تطورات المؤشرين على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980 -2020 وتم اختيار هذه الفترة الطويلة نوعا ما للعديد من الأسباب أهمها أن 41 مشاهدة تقرب الاحصاءات المراد دراستها واختبارها من الاحصاء الكافي الذي يعد من أهم الشروط التي يجب توفرها في المقدرات من أجل تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة، هذه من ناحية ومن ناحية أخرى هذه الفترة الزمنية قد تساهم في التخلص من بعض مشاكل القياس التي يمكن الوقوع فيها في حالة العينات ذات المشاهدات الصغيرة.

**2- نموذج ومتغيرات الدراسة:**

من بين أهم النظريات التي تطرقت إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة نجد نظرية أوكن الذي ساهم بأحد أهم تلك النظريات، والتي أسقطها بدراسته التجريبية على الاقتصاد الأمريكي وفي الآتي نعتمد على نموذج الفرق كنموذج لدراستنا هذه و يمكن تكوين النموذجين الآتين.

**النموذج الاول:** $$DUEM_t = \alpha - \beta DLGDP_t + \varepsilon_t \ldots\ldots(1)$$

**النموذج الثاني:** $$DLGDP = \alpha - \beta_t DUEM_t + \varepsilon_t \ldots\ldots(2)$$

حيث نعتمد على النموذج الاول اذا كانت العلاقة السببية تتجه من النمو الاقتصادي الى البطالة، ونعتمد على النموذج الثاني اذا كان العلاقة السببية تتجه من البطالة الى النمو الاقتصادي.

- **تعريف متغيرات الدراسة:**

✓ **النمو الاقتصادي:** في العديد من الدراسات السابقة تم الاعتماد علي إجمالي الناتج المحلي كمؤشر للتعبير عن النمو الاقتصادي، لذلك تم الاعتماد على مؤشر اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة الدولار الأمريكي عام 2010، لدراسة العلاقة بين النمو والبطالة وتم الحصول علي البيانات من منظمة البنك الدولي [1]. ونرمز لهذا المتغير بـ ( $LGDP$ ).

✓ **البطالة:** أما البطالة فتم الاعتماد علي البطالة إجمالي (كنسبة من إجمالي القوي العاملة) وتم الحصول على البيانات من منظمة البنك الدولي لكل سنوات الدراسة [2]، ما عدا بيانات الفترة (1980-1990)[3]. ونرمز لهذا المتغير في دراستنا بـ ( $UEM$ )

من اجل اجراء القيام بهذه الدراسة تم الاعتماد علي منهج قياسي نوضحه كالاتي :

القيام بدراسة تطورات مؤشرين النمو الاقتصادي والبطالة خلال فترة الدراسة ومن ثم نقوم بدراسة العلاقة الارتباطية بين النمو الاقتصادي والبطالة ومن نقوم باختبار اتجاه العلاقة السببية بين مؤشرين بالاعتماد علي سببية غرانجر ومن ثم القيام بتقدير علاقة أوكن بعد تحديد كل من المتغير التابع والمتغير المستقل.

**المطلب الثاني: دراسة وصفية تحليلية لتطورات النمو الاقتصادي والبطالة**

من المفيد جدا قبل القيام بالتحليل القياسي والاستدلال الاحصائي على بيانات الدراسة القيام بتفحص وملاحظة، ومن ثم وصف وتحليل التطورات الحاصلة في كل مؤشر النمو الاقتصادي ومؤشر البطالة خلال فترة الدراسة، هذه الخطوة أساسية ومفيدة، لذلك نقوم بها كالآتي:

[1] https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?view=chart

[2] https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS

**أولا : بالنسبة إلى مؤشر النمو الاقتصادي.**

الجدول رقم (1): خصائص المتغير (LGDP)

| | LGDP |
|---|---|
| Mean | 25.37255 |
| Median | 25.29362 |
| Maximum | 25.90043 |
| Minimum | 24.83821 |
| Std. Dev. | 0.332080 |
| Skewness | 0.218124 |
| Kurtosis | 1.628633 |
| | |
| Jarque-Bera | 3.537889 |
| Probability | 0.170513 |
| | |
| Sum | 1040.275 |
| Sum Sq. Dev. | 4.411075 |
| | |
| Observations | 41 |

الشكل رقم (1): تطور مؤشر النمو المتمثل في متغير (LGDP)

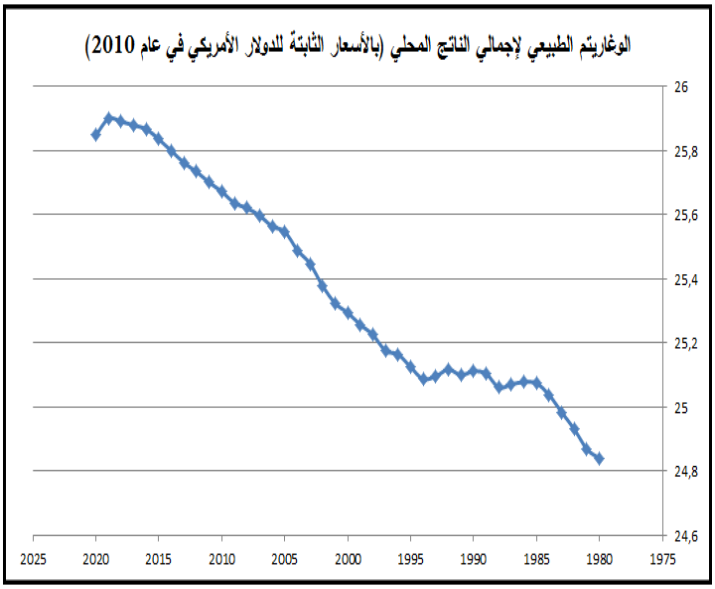


المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **EXCEL** و**Eviews 9**

من خلال الجدول رقم (1) أعلاه الذي يوضح تطور متغير لوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي، وكذلك الشكل رقم (1) الذي يمثل التمثيل البياني لتلك التطورات، حيث سجلت أقل قيمة للناتج سنة 1980 والتي كانت قيمة اللوغاريتم لها تقدر بـ 24.83821، بينما كانت أكبر قيمة تساوي 25.90043 والتي سجلت سنة 2019، بينما كان متوسط اللوغاريتم الطبيعي للناتج يساوي 25.37255 وهي قيمة تدل على أن تلك التطورات كانت بمعدل شبه ثابت لأنها تتوسط تقريبا القيمتين العظمى والدنيا وبانحراف يساوي 0.33208 لوغاريتم من الناتج المحلي الاجمالي، بالاضافة إلى قبول فرضية أن هذا المتغير له توزيع يقترب من التوزيع الطبيعي وذلك لأن قيمة احتمال احصائية جاك بيرا تساوي 0.1705 وهي قيمة أكبر من 0.05، كل هذه الخصائص كانت ناتجة عن تطور في الناتج المحلي الاجمالي وذلك نتيجة ارتفاع طفيف نوعا ما خلال الفترة (1980-1985)، ثم استقراره في مستويات متقاربة خلال العقد (1985-1995)، أما الفترة (1995-2020) فيتضح جليا الاتجاه العام المتزايد في الناتج الاجمالي، حيث أن للإصلاحات التي لعبت دورا كبيرا في تحسين معدل النمو، وهي برنامج الاستقرار الاقتصادي (1990_1994)، وبرنامج التعديل الهيكلي (1995_1998)، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي(2001_2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005_2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010_2014).

**ثانيا :البطالة**

الجدول رقم (2): الخصائص المتغير (UEM)

| | UEM |
|---|---|
| Mean | 17.92978 |
| Median | 16.50000 |
| Maximum | 31.84000 |
| Minimum | 9.820000 |
| Std. Dev. | 6.906820 |
| Skewness | 0.421236 |
| Kurtosis | 1.809494 |
| | |
| Jarque-Bera | 3.633735 |
| Probability | 0.162534 |
| | |
| Sum | 735.1210 |
| Sum Sq. Dev. | 1908.166 |
| | |
| Observations | 41 |

الشكل رقم (2): تطور مؤشر البطالة المتمثل في متغير (UEM)

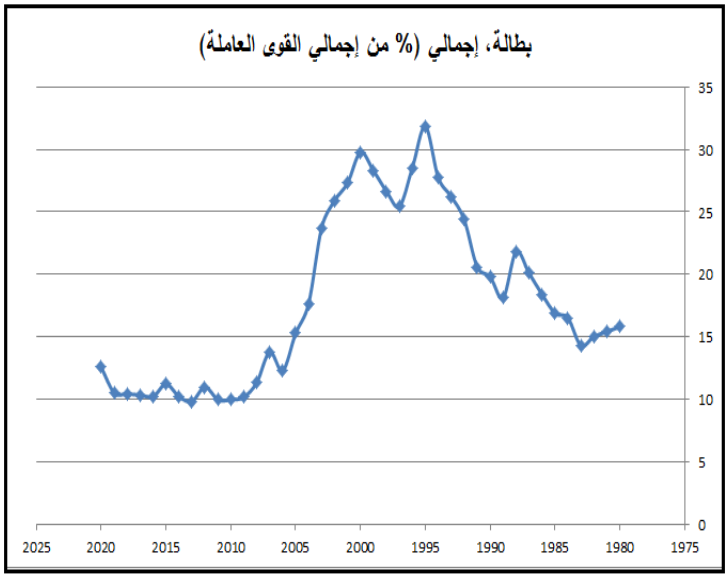


المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج EXCEL و Eviews 9

يوضح الشكل والجدول أعلاه نلاحظ تطور معدلات البطالة خلال الفترة ما بين (1980 _ 2020) حيث بلغت البطالة سنة 1980 نسبة 15.8% ثم انخفض انخفاضا طفيفا بنسبة 1.5% في سنة 1983 ثم يواصل في الارتفاع حيث نلاحظ أن البطالة في الجزائر سجلت أعلى مستوياتها سنة 2000 حيث بلغت النسبة 29.77، أما في الفترة ما بين 2006 شهدت البطالة انخفاضا حيث بلغت النسبة 12.2 % سنة 2006 ثم سجلت ارتفاعا طفيفا بنسبة 1.5% سنة 2007 ثم يعود في الانخفاض لتسجل ادنى مستوياتها سنة 2015 حيث بلغت نسبة البطالة 9.81% ثم نلاحظ في الفترة ما بين (2014 _2019) بقيت نسبة البطالة ثابته تقريبا ثم ارتفعت بنسبة 2.04 % سنة 2020 لتصل إلى 12,55%، وفي ظل هذا التطور خلال فترة الدراسة متوسط معدلات البطالة كان 16.5 وهو تقدير لمتوسط البطالة في الجزائر، وحسب اختبار جاك بيرا الذي قدر احتمال احصائيته بـ 0.162 وهي قيمة أكبر من 0.05 وهو ما يفيد بأن البطالة في الجزائر تقترب من التوزيع الطبيعي، من خلال الخلفية التاريخية لمشكلة البطالة في الجزائر يمكننا أن نستنتج ما يلي[1]: ساهمت الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري في التعميق مشكلة البطالة خلال فترة الثمانينات وبالضبط سنة 1986 حيث عدد المناصب المستحدثة طويلة جدا إذ بلغت سنة 1986 حوالي 47 ألف منصب شغل وأخذت في الانخفاض سنة. بعد أخرى. حتى سنة 1989 ويرجع هذا الانخفاض في عدد مناصب الشغل الى ما يلي التغيير في

السياسة الاستثمارية حيث تم التوجه من الاستثمار المنتج المولد للشغل الى الاستثمارات ذات الطابع الاستهلاكي هذا من جهة ومن جهة اخرى ادت نقص الموارد إلى تخفيض وكبح الاستثمارات .

[1] بن دفال كمال، أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر، جامعة تيارت الجزائر، مجلة العلوم الإحصائية، العدد السابع، ص4

_الضائقة المالية التي توسعت بعض الازمة النفطية التي انطلقت سنة 1985 لتصل الى اعلى مستوياتها سنة 1986.حيث بلغ سعر البرميل 13 دولار بينما كان 27 دولار سنة 1985 خلال هذه الفترة وجدت الجزائر نفسها مجبرة على قبول برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي من اجل اعادة جدولة ديونها الأمر الذي ادى إلى تدهور سوق الشغل الاقتصادية والانكماشية.

_تعتبر الفترة الممتدة ما بين 1990 - 2000 مرحلة صعبة في تاريخ الشغل الجزائري حيث تم وضع إصلاحات اقتصادية هيكلية جديدة في هذه المرحلة وخاصتا مع بداية 1990 وهي المرحلة التي شكلت الانعطاف الحاسم للدخول في نظام اقتصادي جديد بشروط وقيود كبيره المستوى الكلي. ومع حالة التدهور لسوق الشغل الجزائري عملت هذه الأخيرة على تكثيف الإصلاحات فسطرت برنامج ذو طابع كلي يلمس مباشرة سوق الشغل هذه الإصلاحات التي تسمح بإدخال المرونة الكبيرة في علاقات العمل بإعطاء حرية كبيرة الشركاء الاقتصاديين من أجل التفاوض بكل الحرية فيما يخص الأجور وكذلك فيما يخص شروط وظروف العمل من سنة 2005 أعلنت رئاسة الحكومة برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد إلى غاية 2009 يهدف إلى الإنشاء 2 مليون منصب شغل لامتصاص العرض الزائد من القوى العاملة في سوق الشغل.

_ خلال الفترة (2010-2015) تزامنت هذه الفترة مع المصادقة على برنامج توطيد النمو، حيث يعد هذا البرنامج انطلاقة جديدة نحو خلق القيمة المضافة خارج المحروقات، بالاضافة إلى أنه يهدف إلى دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة ومحاولة التخلص من تبعية الغاز والبترول[1].

**المبحث الثاني** : تحديد وتحليل العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر .

من أجل تحديد علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر سنقوم أولا باختبار العلاقة الارتباطية بين المتغيرين ثم نقوم بدراسة العلاقة السببية بالاعتماد على سببية غرانجر لكن قبل ذلك نقوم أولا بتحديد درجة استقرار سلسلتين متغيرين (نمو الاقتصادي ،البطالة) وذلك بالاعتماد علي اختبار ديكي فولر وكذلك تحديد درجة التأخير المثلي لنموذج var التي تعتمد عليها في دراسة اتجاه العلاقة السببية وفي الاخير بعد تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع نقوم بتقدير علاقة أوكن التي تحدد العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة مع تحليل النتائج .

**المطلب الاول :اختبار العلاقة الارتباطية والعلامة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة**

نقوم أولا باختبار العلاقة الارتباطية بين النمو الاقتصادي والبطالة ثم دراسة العلاقة السببية بينهما.

[1] زروخي صباح، اثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1986- 2015، اطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2016-2017، ص 169 .

**أولا :اختبار العلاقة الارتباطية:** في هذا الاختبار نعتمد على اختبار الفرضيات الآتية:

$$\begin{cases} H_0 : \rho_{LGDP,UEM} = 0 \\ H_1 : \rho_{LGDP,UEM} \neq 0 \end{cases}$$

حيث أن: ($\rho_{LGDP,UEM}$) تمثل معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي المتمثل في لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة.

والفرضية ($H_0$) : تعني لا توجد علاقة ارتباطية بين النمو الاقتصادي والبطالة، وهي عكس الفرضية ( $H_1$) التي تنص على وجود علاقة ارتباطية بين النمو والبطالة في الجزائر.

ولإجراء هذا الاختبار نعتمد على حساب الاحصائية ($T_C$) كالآتي: $T_C = \frac{r_{LGDP,UEM}}{\sqrt{(1-r_{LGDP,UEM})/n-2}}$

حيث أن: $r_{LGDP,UEM}$: معامل الارتباط في العينة ذات المشاهدات ($n$)، و($n-2$) تمثل درجة حرية، والقرار يكون قبول العرضية ($H_1$) ورفض ($H_0$) في حالة ما إذا كانت ($T_C \succ T_{n-2}^{0.05}$) بالقيم المطلقة، و ($T_{n-2}^{0.05}$) هي قيمة تستخرج من جدول لتوزيع ستودنت.

ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول أدناه كالآتي:

جدول (3) اختبار العلاقة الارتباطية بين النمو الاقتصادي والبطالة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/13/22 Time: 22:39
Sample: 1980 2020
Included observations: 41

| Correlation<br>t-Statistic<br>Probability | LGDP | UEM |
|---|---|---|
| LGDP | 1.000000<br>-----<br>----- | |
| UEM | -0.610019<br>-4.807707<br>0.0000 | 1.000000<br>-----<br>----- |

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews 9**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة ($T_C = -4.80$) وهي اكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة عند المستوى المعنوي 5% وما يؤكد ذلك هو قيمة الاحتمال التي تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية ($H_1$) ونرفض ($H_0$) بعبارة أخري نقول هناك علاقة ارتباطية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

كذلك من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط قدرت بـ ( $0.610-$ ) وهي قيمة سالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين متغيرين اي أنه كلما ارتفعت احداهما ب1% تنخفض الاخرى ب 0,6% .

**ثانيا: اختيار العلاقة السببية**

قبل التطرق إلى اختبار العلاقة السببية غرانجر بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي نقوم:

**أولا: بدراسة إستقرارية متغيرات الدراسة.**

لدراسة إستقرارية سلسلة المتغيرين ( $LGDP$ و $UEM$ ) نعتمد على اختبار ديكي فولر كالآتي:

**أ-دراسة الاستقرارية بنسبة لمتغيرات النمو الاقتصادي :**

$$\begin{cases} \Delta LGDP_t = \lambda LGDP_{t-1} + \sum_{J=1}^{P} \Delta LGDP_{t-J} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4) \\ \Delta LGDP_t = \lambda LGDP_{t-1} + C + \sum_{J=1}^{P} \Delta LGDP_{t-J} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5) \\ \Delta LGDP_t = \lambda LGDP_{t-1} + C + bT + \sum_{J=1}^{P} \Delta LGDP_{t-J} + \xi_t \ldots\ldots\ldots(6) \end{cases}$$

ويكون ( $\sum_{J=1}^{P} \Delta LGDP_{t-J} = 0$ ) في حالة عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء العشوائية :

$$\begin{cases} \Delta LGDP_t = \lambda LGDP_{t-1} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1) \\ \Delta LGDP_t = \lambda LGDP_{t-1} + C + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2) \\ \Delta LGDP_t = \lambda LGDP_{t-1} + C + bT + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots(3) \end{cases}$$

جدول (4): دراسة إستقرارية سلسلة **LGDp**على نموذج السادس

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.489007 | 0.3314 |
| Test critical values: | 1% level | -4.226815 | |
| | 5% level | -3.536601 | |
| | 10% level | -3.200320 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 22:43
Sample (adjusted): 1984 2020
Included observations: 37 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LGDP(-1) | -0.156003 | 0.062677 | -2.489007 | 0.0184 |
| D(LGDP(-1)) | 0.400381 | 0.190093 | 2.106240 | 0.0434 |
| D(LGDP(-2)) | 0.195649 | 0.200144 | 0.977542 | 0.3359 |
| D(LGDP(-3)) | 0.268086 | 0.194986 | 1.374896 | 0.1790 |
| C | 3.870372 | 1.551441 | 2.494695 | 0.0181 |
| @TREND("1980") | 0.004182 | 0.001759 | 2.377479 | 0.0238 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.342719 | Mean dependent var | 0.023397 |
| Adjusted R-squared | 0.236706 | S.D. dependent var | 0.024623 |
| S.E. of regression | 0.021512 | Akaike info criterion | -4.693012 |
| Sum squared resid | 0.014346 | Schwarz criterion | -4.431782 |
| Log likelihood | 92.82072 | Hannan-Quinn criter. | -4.600916 |
| F-statistic | 3.232806 | Durbin-Watson stat | 1.754599 |
| Prob(F-statistic) | 0.018322 | | |

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة النموذج الثالث وبعض الاحصاءات كالآتي:

$$\Delta LGDP_t = 3.87^{**} - 0.15^{**} LGDP_{t-1} + 0.4^{**} \Delta LGDP_{t-1} + 0.19 \Delta LGDP_{t-2} + 0.26\, \Delta LGDP_{t-3} + 0.004^{**} T$$

$$ADF_C = -2.48 \qquad ADF_T^{0.05} = -3.536$$

حيث أن: (*، **، ***) هو دليل مستوى المعنوية المقدرات النموذج (0.1، 0.05، 0.01) على الترتيب، و( $ADF_C$ ) ( $ADF_T^{0.05}$ ) هي قمة دكي فولر المحسوبة وكذلك المجدولة عند مستوى المعنوية (0.05) على الترتيب.

1

✓ **اختباروجود مركبة الاتجاه العام في سلسلة** $LGDP$ **أي:** ($H_0 : b = 0$):

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمال معامل الاتجاه العام يساوي 0,23 وهو يقل عن 0,05 يعني أن الاتجاه العام معنوي وموجود في السلسلة الزمنية وحسب منهجية جذر الوحدة تبقي في نفس النموذج ونختبر معنوية معامل ( $LGDP_{t-1}$ ) حيث احتمال المرافق له يساوي 0.018 وهي قيمة تقل عن 0,05 مما يوحي إلى وجود جذر الوحدة في سلسلة وما يؤكد ذلك فعلا قيمة ديكي فولر المحسوبة التي قدرت ب 2,48- وهي قيمة تقل بالقيمة المطلقة بالقيمة الجدولية عن كل القيم المطلقة للقيم الجدولية عند المستويات المعنوية عند 1% و5%

و10% اي أنه يوجد جذر وحدة وان سلسلة LGDP غير مستقرة وهي من Ts, Dsو افضل طريقة جعلها تستقر هي طريقة الفروقات، والتي نوضحها الجدول أدناه

- **دراسة إستقرارية سلسلة ذات الفرق ((**LGDP

بنفس المنهج السابق نختبر الاستقرارية السلسلة ذات الفرق ( $\Delta LGDP$ )

جدول (5) دراسة الاستقرارية السلسلة ذات الفرق الأول ( $\Delta LGDP$ )

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.753240 | 0.2224 |
| Test critical values: | 1% level | -4.211868 | |
| | 5% level | -3.529758 | |
| | 10% level | -3.196411 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 22:50
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LGDP(-1)) | -0.470474 | 0.170880 | -2.753240 | 0.0092 |
| C | 0.016252 | 0.008908 | 1.824385 | 0.0764 |
| @TREND("1980") | -0.000264 | 0.000325 | -0.810790 | 0.4228 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.189436 | Mean dependent var | -0.002100 |
| Adjusted R-squared | 0.144405 | S.D. dependent var | 0.024698 |
| S.E. of regression | 0.022845 | Akaike info criterion | -4.646367 |
| Sum squared resid | 0.018788 | Schwarz criterion | -4.518401 |
| Log likelihood | 93.60416 | Hannan-Quinn criter. | -4.600454 |
| F-statistic | 4.206760 | Durbin-Watson stat | 1.844482 |
| Prob(F-statistic) | 0.022812 | | |

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

وعليه من الجدول نجد أن:

$$\Delta^2 LGDP_t = 0.016 - 0.470^{***} \Delta LGDP_{t-1} - 0.00026\ T$$

$$ADF_C = -2.75 \qquad ADF_T^{0.05} = -3.529$$

✓ **اختبار وجود مركبة الاتجاه العام في سلسلة $\Delta LGDP$ أي: ($H_0 : b = 0$):**

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمال معامل الاتجاه العام يساوي 0.42 وهو أكبر من 0.05 يعني أن مركبة معامل الاتجاه العام غير معنوية أي عدم وجود اتجاه العام في السلسلة الزمنية، وعليه السلسلة غير مستقرة بسبب وجود مركبة الاتجاه العام، لكن حسب منهجية جذر الوحدة سوف نختبر معنوية الحد الثابت في النموذج الثاني، والنتائج موضحة كالآتي:

جدول (6) دراسة إستقرارية سلسلة **LGDP** ( نموذج الخامس)

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.797969 | 0.0678 |
| Test critical values: | 1% level | -3.610453 | |
| | 5% level | -2.938987 | |
| | 10% level | -2.607932 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 22:51
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LGDP(-1)) | -0.475576 | 0.169972 | -2.797969 | 0.0081 |
| C | 0.010853 | 0.005890 | 1.842664 | 0.0734 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.174635 | Mean dependent var | -0.002100 |
| Adjusted R-squared | 0.152327 | S.D. dependent var | 0.024698 |
| S.E. of regression | 0.022739 | Akaike info criterion | -4.679554 |
| Sum squared resid | 0.019131 | Schwarz criterion | -4.594243 |
| Log likelihood | 93.25129 | Hannan-Quinn criter. | -4.648945 |
| F-statistic | 7.828633 | Durbin-Watson stat | 1.805161 |
| Prob(F-statistic) | 0.008116 | | |

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

وعيه يمكن اختصار النتائج في النموذج الآتي:

$$\Delta^2 LGDP_t = 0.0108 - \overset{***}{0.475}\,\Delta LGDP_{t-1}$$

$$ADF_C = -2.797 \qquad ADF_T^{0.05} = -2.938$$

✓ **اختباروجود مركبة الحد الثابت في سلسلة $\Delta LGDP$ أي: ($H_0 : C = 0$):**

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الاحتمال الموافق للقيمة الإحصائية المحسوبة للثابت سي في السلسلة DLGDP هو 0.07 وهو أكبر من 0.05 أي عدم وجود الثابت في السلسلة الزمنية DLGDP. وحسب منهجية جذر الوحدة ننتقل إلى اختبار وجود جذر وحدة في السلسلة من خلال النموذج الأول كالآتي:

جدول (7) دراسة إستقرارية سلسلة **LGDP** (نموذج الرابع)

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.117376 | 0.0344 |
| Test critical values: | 1% level | -2.625606 | |
| | 5% level | -1.949609 | |
| | 10% level | -1.611593 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 22:51
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LGDP(-1)) | -0.229396 | 0.108340 | -2.117376 | 0.0408 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.098893 | Mean dependent var | -0.002100 |
| Adjusted R-squared | 0.098893 | S.D. dependent var | 0.024698 |
| S.E. of regression | 0.023445 | Akaike info criterion | -4.643037 |
| Sum squared resid | 0.020887 | Schwarz criterion | -4.600382 |
| Log likelihood | 91.53923 | Hannan-Quinn criter. | -4.627733 |
| Durbin-Watson stat | 2.105329 | | |

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

وعليه يكون:

$$\Delta^2 LGDP_t = -0.229^{**} \Delta LGDP_{t-1}$$
$$ADF_C = -2.117 \qquad ADF_T^{0.05} = -1.949$$

✓ **اختبار وجود جذروحدة في سلسلة $\Delta LGDP$ أي: ($H_0 : \lambda = 0$):**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة لديكي فولر ( $ADF_C = -2.117$ ) أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الجدولية عند مستوي المعنوية 0.05 ( $ADF_T^{0.05} = -1.949$ ) وعليه نقبل الفرضية القائلة بأن السلسلة ( $LGDP$ ) تستقر بعد إجراء الفرق الأول ذات الفرق الأول عليها.

- **بالنسبة إلي مؤشر البطالة :**

بنفس المنهج يمكن صياغة نماذج ديكي فولر كالآتي:

$$\begin{cases} \Delta UEM_t = \lambda UEM_{t-1} + \sum_{J=1}^{P} \Delta UEM_{t-J} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4) \\ \Delta LGDP_t = \lambda UEM_{t-1} + C + \sum_{J=1}^{P} \Delta UEM_{t-J} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5) \\ \Delta LGDP_t = \lambda UEM_{t-1} + C + bT + \sum_{J=1}^{P} \Delta UEM_{t-J} + \xi_t \ldots\ldots\ldots(6) \end{cases}$$

ويكون ( $\sum_{J=1}^{P} \Delta UEM_{t-J} = 0$ ) في حالة عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء العشوائية.

$$\begin{cases} \Delta UEM_t = \lambda UEM_{t-1} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1) \\ \Delta LGDP_t = \lambda UEM_{t-1} + C + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2) \\ \Delta LGDP_t = \lambda UEM_{t-1} + C + bT + \xi_t \ldots\ldots\ldots(3) \end{cases}$$

- **دراسة إستقرارية سلسلة متغير البطالة :**

جدول ( 8) دراسة إستقرارية سلسلة **UEM** (نموذج الثالث)

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UEM)
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 22:58
Sample (adjusted): 1989 2020
Included observations: 32 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| UEM(-1) | -0.295760 | 0.088367 | -3.346966 | 0.0031 |
| D(UEM(-1)) | 0.168935 | 0.175349 | 0.963423 | 0.3463 |
| D(UEM(-2)) | 0.252613 | 0.174740 | 1.445654 | 0.1630 |
| D(UEM(-3)) | 0.037721 | 0.166240 | 0.226909 | 0.8227 |
| D(UEM(-4)) | 0.125567 | 0.166901 | 0.752347 | 0.4602 |
| D(UEM(-5)) | 0.226296 | 0.166105 | 1.362372 | 0.1875 |
| D(UEM(-6)) | -0.092623 | 0.167476 | -0.553049 | 0.5861 |
| D(UEM(-7)) | 0.385913 | 0.170838 | 2.258939 | 0.0346 |
| D(UEM(-8)) | 0.461091 | 0.190889 | 2.415500 | 0.0249 |
| C | 7.718849 | 2.850069 | 2.708303 | 0.0132 |
| @TREND("1980") | -0.092339 | 0.059982 | -1.539452 | 0.1386 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.497650 | Mean dependent var | -0.289062 |
| Adjusted R-squared | 0.258435 | S.D. dependent var | 2.279409 |
| S.E. of regression | 1.962894 | Akaike info criterion | 4.453003 |
| Sum squared resid | 80.91201 | Schwarz criterion | 4.956850 |
| Log likelihood | -60.24806 | Hannan-Quinn criter. | 4.620014 |
| F-statistic | 2.080349 | Durbin-Watson stat | 1.452091 |
| Prob(F-statistic) | 0.075625 | | |

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

إذن:

$$\Delta UEM_t = 7.71^{**} - 0.29^{***} UEM_{t-1} + 0.16\,\Delta UEM_{t-1} + 0.25\Delta UEM_{t-2} + 0.03\,\Delta UEM_{t-3} + 0.12\Delta UEM_{t-4}$$
$$+ 0.22\Delta UEM_{t-5} - 0.09\Delta UEM_{t-6} + 0.38^{**}\,\Delta UEM_{t-7} + 0.46^{**}\,\Delta UEM_{t-7} - 0.092\,T$$
$$ADF_C = -3.34 \qquad ADF_T^{0.05} = -3.55$$

✓ **اختبار وجود مركبة الاتجاه العام في سلسلة $\Delta UEM$ أي: ($H_0 : b = 0$):**

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمال معامل الاتجاه العام يساوي 0.13 وهو أكبر من 0.05 يعني أن مركبة معامل الاتجاه العام غير معنوية أي عدم وجود اتجاه العام في السلسلة الزمنية، وحسب منهجية جذر الوحدة ننتقل إلى النموذج الثاني لاختبار معنوية الحد الثابت في السلسلة.

جدول (9) دراسة إستقرارية سلسلة**UEM** (نموذج الثاني)

Null Hypothesis: UEM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.820533 | 0.8023 |
| Test critical values: | 1% level | -3.605593 | |
| | 5% level | -2.936942 | |
| | 10% level | -2.606857 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UEM)
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 23:07
Sample (adjusted): 1981 2020
Included observations: 40 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| UEM(-1) | -0.040538 | 0.049404 | -0.820533 | 0.4170 |
| C | 0.651035 | 0.954512 | 0.682061 | 0.4993 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.017409 | Mean dependent var | -0.081250 |
| Adjusted R-squared | -0.008448 | S.D. dependent var | 2.132271 |
| S.E. of regression | 2.141259 | Akaike info criterion | 4.409372 |
| Sum squared resid | 174.2297 | Schwarz criterion | 4.493816 |
| Log likelihood | -86.18744 | Hannan-Quinn criter. | 4.439904 |
| F-statistic | 0.673275 | Durbin-Watson stat | 1.480189 |
| Prob(F-statistic) | 0.417030 | | |

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

ومن الجدول يكون:

$$\Delta \hat{UEM}_t = 0.651 - 0.04 UEM_{t-1}$$
$$ADF_C = -0.82 \qquad ADF_T^{0.05} = -2.93$$

✓ **اختباروجود مركبة الحد الثابت في سلسلة** $UEM$ **أي:** ( $H_0 : C = 0$ ):

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الاحتمال الموافق للثابت تساوي 0.49 وهو أكبر من 0.05 أي أن الثابت غير معنوي احصائيا ولا توجد قيمة ثابتة تميز السلسلة، وعلية وحسب منهجية جذر الوحدة التي تفيد بالانتقال إلى النموذج الأول من أجل اختبار وجود جذر وحدة في السلسلة، والتي نوضحها في الجدول أدناه.

جدول (10 ) دراسة إستقرارية سلسلة **UEM** ( نموذج الاول)

Null Hypothesis: UEM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -0.518993 | 0.4855 |
| Test critical values: | 1% level | -2.624057 | |
| | 5% level | -1.949319 | |
| | 10% level | -1.611711 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UEM)
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 23:08
Sample (adjusted): 1981 2020
Included observations: 40 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| UEM(-1) | -0.009032 | 0.017403 | -0.518993 | 0.6067 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.005380 | Mean dependent var | -0.081250 |
| Adjusted R-squared | 0.005380 | S.D. dependent var | 2.132271 |
| S.E. of regression | 2.126528 | Akaike info criterion | 4.371540 |
| Sum squared resid | 176.3627 | Schwarz criterion | 4.413762 |
| Log likelihood | -86.43080 | Hannan-Quinn criter. | 4.386806 |
| Durbin-Watson stat | 1.507972 | | |

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

إذن من خلال الجدول يكون:

$$\Delta \hat{UEM}_t = -0.009 UEM_{t-1}$$
$$ADF_C = -0.518 \qquad ADF_T^{0.05} = -1.949$$

✓ **اختباروجود جذروحدة في سلسلة $UEM$ أي: ($H_0 : \lambda = 0$):**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة لديكي فولر أقل بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة عند مستوي المعنوية 0.05 ( $ADF_C = -0.518 \prec ADF_T^{0.05} = -1.949$ )وعليه نقبل الفرضية القائلة بأن السلسلة ( $UEM$ ) غير مستقر في المستوى، ولجعلها تستقر نقوم بإجراء الفرق الأول ونعيد نفس المنهج السابق لدراسة استقرار السلسلة ذات الفرق ( $\Delta UEM$ )، ونتائج الاختبار كانت وباختصار تفيد بأن السلسلة ذات الفرق الأول مستقرة وذلك لخلو السلسلة من مركبة الاتجاه العام وكذلك عدم وجود جذر وحدة في السلسلة ونتائج الاختبار موضحة كالآتي:

الجدول رقم (11): دراسة الاستقرارية السلسلة ( $\Delta UEM$ ) على النموذج الأول

Null Hypothesis: D(UEM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.746330 | 0.0025 |
| Test critical values: | 1% level | -4.211868 | |
| | 5% level | -3.529758 | |
| | 10% level | -3.196411 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UEM,2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 23:09
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(UEM(-1)) | -0.790757 | 0.166604 | -4.746330 | 0.0000 |
| C | 0.462198 | 0.734553 | 0.629223 | 0.5332 |
| @TREND("1980") | -0.024139 | 0.031152 | -0.774862 | 0.4435 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.385507 | Mean dependent var | 0.062487 |
| Adjusted R-squared | 0.351369 | S.D. dependent var | 2.656526 |
| S.E. of regression | 2.139503 | Akaike info criterion | 4.432828 |
| Sum squared resid | 164.7891 | Schwarz criterion | 4.560794 |
| Log likelihood | -83.44014 | Hannan-Quinn criter. | 4.478741 |
| F-statistic | 11.29246 | Durbin-Watson stat | 2.001719 |
| Prob(F-statistic) | 0.000156 | | |

الجدول رقم (12): دراسة الاستقرارية السلسلة ( $\Delta UEM$ ) على النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(UEM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.714290 | 0.0005 |
| Test critical values: | 1% level | -3.610453 | |
| | 5% level | -2.938987 | |
| | 10% level | -2.607932 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UEM,2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 23:10
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(UEM(-1)) | -0.763320 | 0.161916 | -4.714290 | 0.0000 |
| C | -0.040992 | 0.341446 | -0.120053 | 0.9051 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.375259 | Mean dependent var | 0.062487 |
| Adjusted R-squared | 0.358374 | S.D. dependent var | 2.656526 |
| S.E. of regression | 2.127919 | Akaike info criterion | 4.398086 |
| Sum squared resid | 167.5374 | Schwarz criterion | 4.483397 |
| Log likelihood | -83.76268 | Hannan-Quinn criter. | 4.428695 |
| F-statistic | 22.22453 | Durbin-Watson stat | 2.026387 |
| Prob(F-statistic) | 0.000034 | | |

الجدول رقم (13): دراسة الاستقرارية السلسلة ( $\Delta UEM$ ) على النموذج الأول

Null Hypothesis: D(UEM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.778707 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -2.625606 | |
| | 5% level | -1.949609 | |
| | 10% level | -1.611593 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UEM,2)
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 23:11
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(UEM(-1)) | -0.762071 | 0.159472 | -4.778707 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.375016 | Mean dependent var | 0.062487 |
| Adjusted R-squared | 0.375016 | S.D. dependent var | 2.656526 |
| S.E. of regression | 2.100142 | Akaike info criterion | 4.347194 |
| Sum squared resid | 167.6027 | Schwarz criterion | 4.389849 |
| Log likelihood | -83.77028 | Hannan-Quinn criter. | 4.362498 |
| Durbin-Watson stat | 2.028310 | | |

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

- **دراسة سببية :**

تعد دراسة السببية ذات أهمية بالغة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية و من أجل تسطير السياسات الاقتصادية المناسبة و الصحيحة. كما أن اتجاه العلاقة السببية يسمح بوضع العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية

جدول( 14) اختبار علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والبطالة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/13/22 Time: 23:14
Sample: 1980 2020
Lags: 2

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| DUEM does not Granger Cause DLGDP | 38 | 0.51473 | 0.6024 |
| DLGDP does not Granger Cause DUEM | | 3.95985 | 0.0287 |

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

✓ **دراسة اختبار اتجاه العلاقة السببية من البطالة إلي النمو الاقتصادي**

$H_0$ : وجود علاقة سببية تتجه من البطالة إلي النمو الاقتصادي.

$H_1$ : عدم وجود علاقة سببية تتجه من البطالة إلي النمو الاقتصادي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمال احصائية F-statistic تساوي 0,60 وهي أكبر من 0.05 أي نرفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة سببية تتجه من البطالة إلي النمو ونقبل الفرضية التي تفيد على أنه لا توجد علاقة سببية تتجه من بطالة إلى النمو الاقتصادي .

- **اختبار اتجاه العلاقة السببية من النمو الاقتصادي الي البطالة**

$H_0$ : وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي الي البطالة.

$H_1$ : عدم وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي الي البطالة.

في هذا الاختيار نقوم بدراسة علاقة سببية بداية من النمو الاقتصادي الي البطالة ،في الجدول اعلاه نلاحظ أن احتمال المقابل احصائية F-statistic تساوي 0.02 و هي اقل من 0,05 وهذا يعني أن معدل النمو الاقتصادي يسبب معدل البطالة اي نقبل الفرضية تنص علي وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي الي البطالة ونرفض الفرضية التي تنص علي عدم وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي الي البطالة، ومن خلال دراسة اختبار العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة تبين ان هناك علاقة سببية واحدة تتجه من النمو الاقتصادي الي البطالة .

**المطلب الثاني : تحديد علاقة اوكن التي تربط بين النمو الاقتصادي والبطالة.**

من خلال ما سبق تبين ان تغيرات الحاصلة في معدلات البطالة تتأثر بالتغيرات في معدلات النمو الاقتصادي وعليه يمكن بناء النموذج التالي:

$$DUEM_t = \alpha + \beta DLGDP_t + \varepsilon_t .....(5)$$

**النموذج (1) والذي يعبر عن علاقة اوكن يسمى بنموذج الفرق.**

$\alpha$: ثابت في النموذج.، و $\beta$: معامل أوكن ومن المتوقع نظريا أن يكون سالبا، أي أن العلاقة التي تربط بين النمو والبطالة هي علاقة عكسية، و $\varepsilon$: حد الخطأ العشوائي، ولتقدير نموذج علاقة اوكن (نموذج الفرق ) نعتمد على برنامج **Eviews9** والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

جدول( 15 ) تقدير نموذج الفرق ( علاقة اوكن)

Dependent Variable: DUEM
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 23:16
Sample (adjusted): 1981 2020
Included observations: 40 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DLGDP | -30.14962 | 13.03534 | -2.312914 | 0.0262 |
| C | 0.679938 | 0.458878 | 1.481741 | 0.1467 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.123405 | Mean dependent var | -0.081250 |
| Adjusted R-squared | 0.100337 | S.D. dependent var | 2.132271 |
| S.E. of regression | 2.022471 | Akaike info criterion | 4.295224 |
| Sum squared resid | 155.4348 | Schwarz criterion | 4.379668 |
| Log likelihood | -83.90448 | Hannan-Quinn criter. | 4.325756 |
| F-statistic | 5.349570 | Durbin-Watson stat | 1.944791 |
| Prob(F-statistic) | 0.026237 | | |

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

من خلال الجدول نجد : $DUEM_t = 0.6799 - 30.149\,DLGDP_t + \varepsilon_t$

**أولا: الدراسة الاحصائية**

بعد عملية تقدير النموذج وقبل تحليل النتائج من الناحية الاقتصادية، من المفيد جدا تقييم النموذج من الجانب الاحصائي وذلك باختبار المعنوية والكلية لمعاملات النموذج، وتحليل جودة التوفيقة، ومن الجانب القياسي باختبار خلو النموذج من المشاكل القياسية (مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية ومشكلة عدم تجانس التباين.

**التحليل الاحصائي :**

**أولا. اختبار المعنوية الفردية معاملات النموذج :**

**1) بالنسبة إلى الثابت $\alpha$:**

حيث يمكن صياغة الفرضية الآتية: $\begin{cases} H_0 : \alpha = 0 \\ H_0 : \alpha \neq 0 \end{cases}$

($H_0$): فرضية تنص على أن الحد الثابت غير معنوي احصائيا، وأما الفرضية ($H_1$) فهي فرضية عكسية. للفرضية ($H_0$)، وهي تفيد بأن الثابت في النموذج المقدر ذو دلالة إحصائية وعنده معنى، ولإجراء هذا الاختبار نعتمد على حساب الاحصائية ($T_C$)، حيث أن: $T_C = \frac{\hat{\alpha}}{\sigma_{\hat{\alpha}}} \rightarrow T_{n-2}$، والقرار يكون كالآتي: نقبل الفرضية $H_0$ ونرفض الفرضية $H_0$ إذا كانت ($T_C \prec T_{n-2}$)، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة $T_C = 1.48$ وهي قيمة أقل من قيمة المجدولة $T_{39}^{0.05}$، وعليه نرفض $H_1$ و نقبل $H_0$ أي أن $\alpha$ غير معنوي إحصائيا، و ما يؤكد ذلك قيمة لاحتمال الذي يساوي 0.14

من خلال الجدول نلاحظ ان معامل التحديد يساوي 0.123 وهي نسبة صغيرة جدا القوة التفسيرية للنموذج يعني أنه التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي لا تفسر سوى 1.23% من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة في الجزائر .

**ثانيا. العلاقة المعنوية الكلية:**

نختبر الفرضية الاتية : $H_0 : \alpha = \beta = 0$ ، مقابل الفرضية: $H_1 : \alpha \neq \beta \neq 0$

وبما ان النموذج هو نموذج انحدار بسيط يكون: $F_C = t^2$ ، أي أن: $F_c = 5.34 = t^2 = (-2.31)^2$

وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية = $F_{1.39}$ و ما يؤكد ذلك قيمة الاحتمال التي تساوي 0.26⟨0.05 وعليه نقبل $H_1$ ونرفض $H_0$ معناه ان النموذج معنوي ككل بعبارة أخري المتغير المستقل المتمثل في النمو الاقتصادي له أثر في معدلات البطالة .

- **اختباروجود المشاكل القياسية:**

حيث نختبر وجود كل من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية ومشكلة عدم تجانس التباين.

**1. مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية:**

جدول(16) اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.062641 | Prob. F(2,36) | 0.9394 |
| Obs*R-squared | 0.138719 | Prob. Chi-Square(2) | 0.9330 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 23:19
Sample: 1981 2020
Included observations: 40
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| DLGDP | 1.001894 | 13.72266 | 0.073010 | 0.9422 |
| C | -0.026117 | 0.477414 | -0.054705 | 0.9567 |
| RESID(-1) | 0.028166 | 0.169147 | 0.166516 | 0.8687 |
| RESID(-2) | 0.052472 | 0.168141 | 0.312069 | 0.7568 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.003468 | Mean dependent var | -6.73E-17 |
| Adjusted R-squared | -0.079576 | S.D. dependent var | 1.996374 |
| S.E. of regression | 2.074285 | Akaike info criterion | 4.391750 |
| Sum squared resid | 154.8958 | Schwarz criterion | 4.560638 |
| Log likelihood | -83.83500 | Hannan-Quinn criter. | 4.452815 |
| F-statistic | 0.041761 | Durbin-Watson stat | 1.997028 |
| Prob(F-statistic) | 0.988440 | | |

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

نلاحظ من خلال الجدول(15) الذي يمثل التقدير علاقة اوكن يتضح أن معامل durbin–watson هو 1.94 وهي قيمة قريبة جدا من 2 وهو دليل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية و ما يؤكد ذلك نتائج اختبار LM test الموضح في الجدول (16) حيث من خلال قيمة احتمال كل من إحصائية F-statistic N.R²)) التي يزيد احتمال كل منهما عن 0.05 وهو ما يدل على قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الأخطاء العشوائية.

الجدول (17) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين باستخدام اختبار **ARCH**

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.080101 | Prob. F(1,37) | 0.7787 |
| Obs*R-squared | 0.084248 | Prob. Chi-Square(1) | 0.7716 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 23:20
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 4.169769 | 1.214866 | 3.432287 | 0.0015 |
| RESID^2(-1) | -0.046476 | 0.164216 | -0.283021 | 0.7787 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.002160 | Mean dependent var | 3.984595 |
| Adjusted R-squared | -0.024808 | S.D. dependent var | 6.314727 |
| S.E. of regression | 6.392577 | Akaike info criterion | 6.598072 |
| Sum squared resid | 1512.006 | Schwarz criterion | 6.683383 |
| Log likelihood | -126.6624 | Hannan-Quinn criter. | 6.628681 |
| F-statistic | 0.080101 | Durbin-Watson stat | 1.988853 |
| Prob(F-statistic) | 0.778738 | | |

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

### 2. اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن F statistic إحصائية تساوي 0.7787 وهي قيمة تزيد عن 0.05 وهو ما لا يترك مجال لرفض الفرضية التي تنص على وجود مشكلة عدم وجود تجانس التباين وقبول فرضيتها العكسية التي تفيد بعدم وجود مشكلة التجانس التباين.

### 3. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير

الشكل (3) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير: (**JJarque-Bera**)

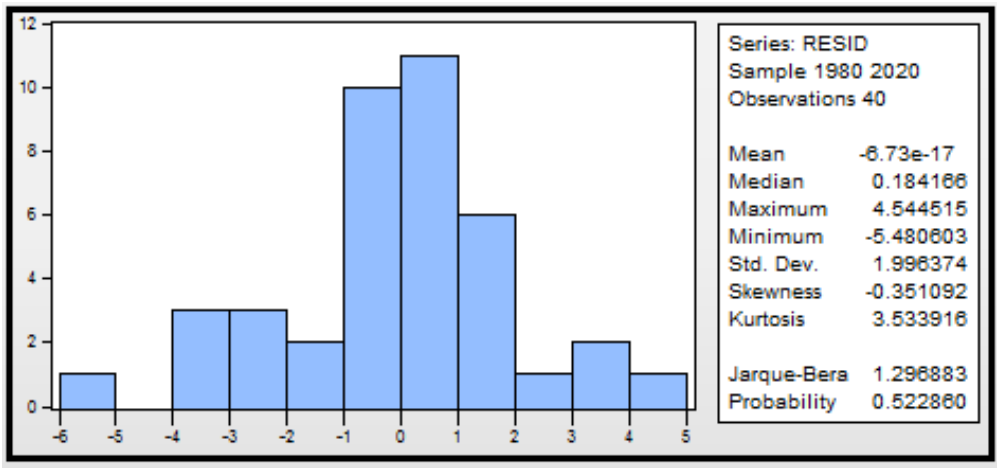


المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج **Eviews9**

من اجل اجراء هذا الاختبار يجب حساب احصائية جاك بيرا تحت الفرضيات الاتية :

$H_0$ : سلسلة بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي.

$H_1$: سلسلة بواقي التقدير لا تتبع التوزيع الطبيعي.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن احتمال jarque-Bera يساوي 0.52 وهو أكبر من القيمة 0.05 وعليه نقبل الفرضية 0H القائلة بأن سلسلة بواقي التقدير لها توزيع طبيعي ونرفض الفرضية العكسية1Hالتي تنفي البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي للبواقي التقدير.

- **الدراسة الاقتصادية :**

من خلال جدول التقدير وجدنا أن:

$$DUEM_t = 0.6799 - 30.149\,DLGDP_t + \varepsilon_t$$

من خلال نتائج التقدير تبين أنه كلما ارتفع معدل النمو والمتمثل لوغاريتم اجمالي الناتج المحلي كلما انخفضت معدلات البطالة بـ30 بالمائة، وهذه النتيجة تبين مدى تأثر التغير في الناتج في تغيرات معدلات البطالة، ومن هنا يمكن الحكم والقول بأن علاقة أوكن منطبقة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2020).

**خلاصة:**

تم من خلال هذا الفصل دراسة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر بعد دراسة الاستقرارية تبين ان السلسلة مستقرة من الدرجة الاولي بعد اجراء الفروقات وبعد اجراء اختبار العلاقة الارتباطية والسببية بين المتغيرين تبين وجود علاقة عكسية ارتباطية بين المتغيرين، اما العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والبطالة وجود علاقة سببية تتجه في اتجاه واحد تتجه من متغير النمو الاقتصادي الي متغير البطالة مع غياب السببية في الاتجاه المعاكس، اما من خلال اختبار المعنوية الكلية تبين ان المتغير المستقل المتمثل في النمو الاقتصادي له أثر في معدلات البطالة .كذلك قمنا باختيار مشكلة عدم تجانس تباين تبين عدم وجود مشكلة تجانس تباين اما اختبار توزيع طبيعي لبواقي تقدير ظهر ان السلسلة بواقي تقدير لها توزيع طبيعي .

# خاتمة عامة

**الخاتمة**

تناولنا من خلال هذه الدراسة موضوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2020/1980 ،حيث تطرقنا إلى فصلين تم عرض فيهم أهم الدراسات النظرية والدراسات قياسية .

شملت الدراسة النظرية أهم المفاهيم والتعريفات كما تم ذكر أنواع وعناصر وطرق قياس النمو الاقتصادي والبطالة وكذلك آثار البطالة وسرد أهم النظريات المفسرة وفي الاخير العلاقة التي تربط بينهم حيث يعتبر قانون اوكن الأساس النظري العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة . حيث ينص هذا القانون على وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل البطالة ،وقد تم الوصول إلي هذا القانون عن طريق دراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين عامي 1947 و 1960،حيث لاحظ أوكن أن أي ارتفاع بنقطة واحدة(1%) في معدلات البطالة يصاحبها انخفاض بثلاث نقاط (3%) في الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

أما بالنسبة للجانب القياسي قمنا بدراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر من 1980 إلى 2020 بعد ذلك قمنا باختبار العلاقة الارتباطية بين متغيرين ثم قمنا بدراسة العلاقة السببية بالاعتماد على سببية غرانجر لكن قبل ذلك حددنا درجة استقرار سلسلتين المتغيرين (النمو الاقتصادي والبطالة ) وذلك بالاعتماد علي اختبار ديكي فولر وكذلك تحديد درجة التأخير المثلي لنموذج var التي اعتمدنا عليها في دراسة اتجاه العلاقة السببية وفي الاخير بعد تحديد متغير مستقل ومتغير تابع قمنا بتقدير علاقة أوكن التي تحدد العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة مع تحليل النتائج .

**نتائج الدراسة :**

- ✓ من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة لنمو والبطالة وجدنا أن هناك جدلا واختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم .
- ✓ من خلال الدراسة القياسية تم توصل إلى وجود علاقة ارتباطية عكسية أي أنه كلما ارتفع مؤشر الاول ب1% انخفض المؤشر الثاني ب0,61% .
- ✓ تم التوصل إلى أن السلسلتين المتغيرتين يستقران بعد الفرق الاول حيث ان سلسلة المتغير النمو الاقتصادي وحسبه منهجية جذر الوحدة تبين أنها تحتوي على مركبة الاتجاه العام وتعاني كذلك من جذر الوحدة أي أن النموذج من نوع Ds،Ts وبعد إجراء الفرق الأول أصبحت سلسلة مستقرة
- ✓ أما بالنسبة لمتغير البطالة تبين انها لا تحتوي على اتجاه عام ولكنها تحتوي على جذر الوحدة بعد إجراء الفرق الأول أصبحت مستقرة.
- ✓ دلت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي الي البطالة .

- ✓ من خلال نموذج تقدير الفرق (علاقة اوكن ) تبين ان $0\beta$ غير معنوي احصائيا وما يؤكد ذلك قيمة الاحتمال تساوي 0,14 وهي اكبر من 0,05. وتبين ايضا من خلال الجدول يوجد علي الأقل معامل من المعاملات نموذج تختلف معنويا عن الصفر .
- ✓ التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي التغير سوى 1,23% من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة في الجزائر .
- ✓ من خلال اختبار الارتباط الذاتية للأخطاء العشوائية تبين عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية .
- ✓ تبين من خلال اختبار مشكلة عدم تجانس التباين باستخدام اختبار ARCHعدم وجود مشكلة تجانس تباين .
- ✓ اما بالنسبة لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير (Jarque-Bera) اوضح لنا بان سلسلة بواقي تقدير لها توزيع طبيعي .

**اختبار فرضيات الدراسة :**

- ✓ من خلال إجراء اختبار العلاقة الارتباطية بين المتغيرين تبين أن هناك علاقة ارتباطية عكسية هذمايثبت صحة الفرضية الاولي لكن بنسبة متوسطة ليست قوية.
- ✓ بنسبة لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين تبين انه توجد علاقة واحدة تتجه من النمو الاقتصادي نحو البطالة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .
- ✓ من خلال اختبار المعنوية الكلية تبين ان النموذج معنوي يعني أن النمو الاقتصادي له أثر في معدلات البطالة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

**التوصيات :**

- ✓ ضرورة الاهتمام بالاساليب الاحصائية والقياسية لظواهر الاقتصادية بدراستها بشكل كمي وبناء نماذج قياسية من اجل تحليلها وتنبؤ بقيمتها مستقبلا.
- ✓ توفير مناصب شغل للحد من البطالة.
- ✓ تنمية رأس المال البشري من خلال العمل على زيادة حجم الخدمات الصحية والتعميمية وتحسيف جودتها وتكوين المهارات.
- ✓ ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل وحجم البطالة.

# المراجع

**قائمة المصادروالمراجع**


- **الكتب :**

✓ سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مكتبه الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، الاسكندرية،2014 .

✓ عبد الله خبابة ،تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2013.

✓ سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية :دراسات و مفهوم شامل ،دار الراية لنشر وتوزيع ،عمان ،ط1، 2015.

✓ مصطفى عراقي، نظرة واقعية و حلول علمية، جامعة القاهرة، دار العلوم 2009.

✓ هايل عبد المولى طشطوش، البطالة-المسببات و الاثار/ رؤية اقتصادية اسلامية للعلاج، المجلد 1، جامع الكتب الاسلامية .

- **مجلات :**

✓ زروخي صباح، بنرحومة عبد الحميد، قياس العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة المسيلة ،الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية .

✓ فاطمة بردية، تحليل العلاقة بين السياحة و البطالة و التشغيل في الدول العربية خلال فترة (2000-2017) مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة المجلد 5 العدد 02 .

✓ سامرة احمد مصطفى المومني ، دور جامعة اليرموك في الحد من ظاهرة البطالة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، الاردن، مجلة جامعة الزيتونة، العدد1، 2020.

✓ شلوفي عمير، بالمقدم مصطفي، اعادة صياغة نموذج الفجوة لقانون اوكن في الجزائر دراسة قياسية 2018/1980 .

✓ مالكي عمر، دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر وفق قانون اوكن، مجلة افاق علمية، المجلد13،العدد11 .

- **المذكرات والاطروحات :**

✓ كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي علي عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أي بكر بالقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013

✓ بن رمضان نجمية، بادة إيمان ،الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي ،دراسة ميدانية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ،تخصص إدارة أعمال الموارد البشرية ،جامعة أبو بكر بلقايد، ملحقة مغنية ،السنة الجامعية2016/2015.

✓ حمد لهيبات ،سامي بن جدو ،قياس علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر باستخدام اوكن واختبار toda-yamamoto

✓ سومية شهيناز ،الاثر الديناميكي ،للنمو الاقتصادي علي البطالة ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة الجيلالي ليابس ،سيدي بالعباس .

✓ مصطفي بن ساحة ،أثر تنمية الصادرات غير نفطية علي النمو الاقتصادي ،دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص تجارة دولية ،المركز الجامعي بغرداية ،2011/2010 .

- ✓ محمد ميساوي ،الاستثمار في راس المال البشري واثره علي النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول علي درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة ابو بكر بالقايد، تلمسان، 2015/2014.
- ✓ مقراني محمد, اثر الانفاق الحكومي علي معدلي البطالة و التضخم في الجزائر, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير, اقتصاد كمي, كلية علوم الاقتصادية, جامعة بومرداس 2012/2014
- ✓ رقية خياري ,السياسة التنموية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية( الفقر_ البطالة), اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ,علم الاجماع, جامعة محمد خيثر 2014/2013.
- ✓ بن جيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة تلمسان ،2011/2010
- ✓ خالي احمد ،؛هاشمي بريقل، مداخلة مشتركة بعنوان واقع البطالة و آثارها على الفرد و المجتمع ،ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة ص 5.
- ✓ فاتن علي منصور، البطالة واثرها على التنمية الاجتماعية ، رسالة اعدت لنيل شهادة الماجستير في السكان و التنمية، قسم الاحصاء و البرمجة، جامعة تشرين دمشق، 2014.
- ✓ العايب عبد الرحمان، البطالة و اشكالية التشغيل في اطار برنامج التعديل الهيكلي – حالة الجزائر – ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004/2003 .
- ✓ حيمور مصطفى، محمد عيسى محمد محمود، قياس و تحليل معدلات البطالة في الجزائر : دراسة قياسية تحليلية في الفترة 2016/2000 .

- **المو اقع الالكترونية**

  - ✓ https://eferrit.com/%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9/
  - ✓ https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?view=chart
  - ✓ https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS